الوَحْدَةُ النَّحَوِيَّةُ المُتَكَلِّسَةُ في العَرَبِيَّةِ المُلتَبِسَةِ بأفعَالِ القُلُوبِ وَأثَرُهَا في فَهْمِ النَّصِّ القُرْآنيِّ وَالشِّعْريِّ الفَصِيْحِ

Calcified Syntactic Unity in the Arabic Wreathed with Heart Verbs and its Impact on Perceiving the Quranic text and Verse

أ.م.د. تُومَان غَازي الخَفَاجِي
الكلية الإسلامية الجامعة
قسم الصحافة والإعلام

Asst. Prof. Dr. Toman G. AL-Khafaji
Islamic University College
Press and Information Department
dr.tomanalkafagy@yahoo.com

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي

Turnitin - passed research

ملخص البحث

يعنى هذا البحث بدراسة ظاهرة لغوية مستقلة سمّيناها (ظاهرة التكلس) وقوامها بحسب فرضية البحث التي سنثبتها بعون الله تعالى واستعمال المنهج التاريخي والمقارن بأنّ اللغة العربية في إحدى مراحل تغيرها تخلّت عن فعل الكينونة المساعد في جملتها الاسمية، ثم أعادت توظيف هذه الأدوات لأغراض بلاغية بعد أنْ فقدت معانيها الأصلية. وميّزتها اللغة من النواسخ بعدم مساسها بحركة أيّ من عنصري الجملة الأمّ، وقد سلكت (ظن واخواتها) هذا المسلك بعد نسخها لمبتدأ وخبر الجملة التي ترد في سياقها فاصبحت ظاهرة مخالفة للنواسخ المألوفة من حيث اثرها ومن حيث المعنى الذي تؤديه. ولم يوفق النحو التقليدي في قياسها على بنية النواسخ والاكتفاء بالقول إنها ملغاة او معلقة، ما أدّى إلى تعقيد دراستها وضياع معانيها المقامية المقصودة. وقد اضطلع هذا البحث بحلّ هذه المشكلة، بفرضية علمية سنثبتها تجريبا لاكتشاف قوانين نظامها الذي تسير بموجبه لإنتاج المعنى المقصود وهو (التوكيد غير القابل لدحض المخاطب).

أما منهجية البحث التي تكشف عن حقيقة هذه الظاهرة فيقتضي تصميمها بشكل هرم يؤلف المسار البنيوي الشكلي المحض قاعدته التي سينطلق منها البحث، ثم يليه المسار الدلالي (الاجتماعي والنفسي)، ويليه استعمال المسار المقامي (التداولي) الذي يُمثل سقف هذا الأنموذج، بما ينشط الكفاية التأويلية لطرفي الاتصال: (المتكلِّم والمخاطَب)، لتلتقي المسارات جميعا متعلِّقة بتجليات (العلامة اللغوية) داخل الجملة وهي تؤدي وظيفتها؛ بوصفها وصلة لسانية (نحوية/ إعلامية).

ABSTRACT

The current research paper tackles an independent Linguistic phenomenon we do call as “calcification phenomenon” due to the hypothesis we believe, Allah willing. The Arabic as a language does without certain the auxiliary verb in the nominal sentence as it proceeds throughout ages, then it resumes using it for rhetorical concerns after it had lost its genuine meanings.

The research paper endeavours to unknot such a case in a pyramid that forms the utter structural shape line and its base the research study stems from.Next in importance the semantic line (social and psychological) comes and then the pragmatic line represents such a model to invigoratethe poles of communication between the addresser and the addressee.

... المقدمة ...

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد سيد المرسلين، وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد أصبحت فرضية تغيّر اللغات من المسلَّمات التي لا جدال فيها، ومن نتائج هذا التغيّر الذي يمسّ كلّ مستويات اللغة، أنّ بعض الأدوات التي تخلَّت عنها اللغة في إحدى مراحل تطورها، أعادت توظيفها لإنتاج معانٍ مقامية، بعد أنْ فقدت معانيها الأصلية، ومن ذلك ما أطلقنا عليه: (الوحدات النحوية المتكلسة)، التي عُرِفت بوصفها ظاهرة لغوية عامة وعُرِّفت بأنّها: أنماط أو صيغ جاهزة، أو وحدات نحوية أُعيد توظيفها بعد أنْ فقدت كلّ تعبيراتها بتواتر غير اعتيادي[1]. وقد افترض البحث أنّها من بقايا الأفعال المساعدة أو شبه المساعدة التي تخلّت عنها العربية عندما كانت جملتها تشبه الجملة الاسمية الوحيدة في اللغة الانجليزية من حيث عدد وحدات جملتها البسيطة، فضلا عن ترتيب هذه الوحدات، وقد ساعد على وضع هذا الافتراض المنهجُ التاريخي والمنهج المقارن إلى حدّ ما.

ولّدت هذه الأدوات مشكلة في النحو التقليدي؛ لأنّ النحاة حملوها على النواسخ المألوفة على الرغم من أنّها ظاهرة مستقلة مخالفة لها من حيث الأثر الإعرابي الذي تتركه، ومن حيث المعنى، ولا تشابهها إلا من حيث التصنيف الشكلي خارج السياق الاستعمالي. فالصيغة المتكلسة لا تنسخ ما بعدها ولا تغيّر حركة أيٍّ من المبتدأ والخبر من الرفع إلى النصب. وقد جعلنا عدم مساسها بالحركات الإعرابية علامة على اختلافها مع النواسخ شكلا ومعنى، إذ تدلّ على تأكيد صحة الخبر

المنقول في سياقها بما لا يقدر نقضه المخاطب، وهذه فرضية البحث المقترحة لحلّ هذه المشكلة المتصلة بظاهرة التكلس الملتبسة بالنواسخ وتطبيق أحد أنواعها وهو: (ظنّ) وأخواتها المتكلسات، بحسب ما جاء في العنوان.

أما منهجية البحث التي تكشف عن حقيقة هذه الظاهرة فيقتضي تصميمها بشكل هرم يؤلف المسار البنيوي الشكلي المحض قاعدته التي سينطلق منها البحث، ثم يليه المسار الدلالي (الاجتماعي والنفسي)، ويليه استعمال المسار المقامي (التداولي) الذي يُمثل سقف هذا الأنموذج، بما ينشط الكفاية التأويلية لطرفي الاتصال: (المتكلِّم والمخاطَب)، لتلتقي المسارات جميعا متعلِّقة بتجليات (العلامة اللغوية) داخل الجملة وهي تؤدي وظيفتها؛ بوصفها وصلة لسانية (نحوية وإعلامية)؛ لذلك علينا اتباع الخطوات الآتية:

الأولى: مراعاة النظام النحوي ولاسيما العلامة الإعرابية، ف(ظنَّ وأخواتها) المتكلسات ضعيفة الصلة مع التركيب النحوي الذي يليها؛ لذلك تُعرَفُ من مخالفتها ل (ظنَّ وأخواتها) النواسخ، بعدم المساس بحركة ركني الجملة الأم: (المبتدأ والخبر).

الثانية: مراعاة النظام (المعجمي الدلالي): وهو الأصل الاشتقاقي لهذه الأدوات، فالظنّ مثلا بحسب رأي الراغب (ت٢٠٥هـ): «اسم لِمَا يحصل عن أمارة ومتى قويت أدّت إلى العِلم، ومتى ضعفتْ جدًا لم يتجاوز حدّ التوهم، ومتى قويَ، أو تُصوَّر تصوُّرَ القويِّ استعمل معه (أنّ) المشددة، و(أنِ) المخففة منها. ومتى ضَعُفَ، استعمل (أنِ) المختصة بالمعدومين من القول والفعل»[٢]، ومعنى (أنِ) المختصة بالمعدومين من القول والفعل، عودة إلى المعنى المقامي الذي يحكم على

الأشياء التي لا تنطق ولا تفعل بأنّها لا تدلّ على أمارة علم أو يقين؛ أي أنَّ موضوع الكلام لا يطاوع تجربة التحقق من صدق أخبارها.

يوضّح نصّ الراغب أنّ المعنى المعجمي والمقامي يتفاعلان مع البنية النحوية (ظننتُ أنّ، وظننتُ أنْ مع قوة إدراك حقيقة، أي الظنّ بمعنى اليقين). أما استعمال (أنْ) مع ضعف إدراك حقيقة فيُبقي الظنّ ظنّا، ولا يرقى إلى مستوى اليقين. فالراغب يدور في فلك المعاني المقامية، أمّا سيبويه فيستعمل الحركة الإعرابية علامة على اليقين أو الشكّ، ولاسيما مع (أنِ) المخففة الرافعة للمضارع، فرفع المضارع بعدَها يدلّ على تكلس الصيغة (ظنّ بمعنى اليقين) وهو خبر قد وقع فعلا لا يمكن للمخاطَب أن ينكره، أما علامة النصب فتدلّ على الظن بمعنى(الشك)، قال سيبويه: »تقول: كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاكَ، وكتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاكَ، وكتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاكَ. فأما الجزم فعلى الأصل [قد يقع أو لا يقع]. وأما النصب فعلى قولك: لئلا تقولَ وأما الرفع فعلى قولك: لأنّكَ لا تقولُ ذاكَ، تخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره«[٣].

الثالثة: مراعاة النظام المقامي في التنظير والتطبيق؛ لأنّنا نحلل الجملة هنا بوصفها خطابا في سياق التواصل يُفعِّل نظرية المقام ولاسيما مع أفعال القلوب؛ لأنّ وظيفتها نقل المعلومة إلى المخاطب منعكسة عن اعتقاد المتكلم سواء كان يقينا أم شكّا، أم يقينا مطلقا في حال تكلس هذه الأدوات.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على ما يأتي:

١. تمهيد: مفهوم الوحدة النحوية المتكلسة وبيان تاريخ التكلس ومعانيه.
٢. المبحث الأول: أفعال القلوب بين التقسيم التقليدي والفهم الحديث.
٣. المبحث الثاني: أشكال أفعال القلوب المتكلسة الملتبسة بالنواسخ.

... تمهيد ...

مفهوم الوحدة النحوية المتكلسة، وبيان تاريخ التكلس:

١) مفهوم الوحدة النحوية

يعدّ مفهوم الوحدة النحوية مفهوما مهمّا لا يمكن فهمه في العربية إلا بعد معرفة طبيعتها واختلافها عن اللغات الأخرى؛ ذلك أنّ اللغات تنقسم من حيث التحليل والتركيب لمعاني وحداتها النحوية على قسمين[٤]:

أولهما: اللغات التحليلية Analytical وهي التي تعبّر عن المعاني النحوية بكلمات منفصلة؛ من تلك اللغات الانجليزية، إذ تعبّر عن لفظة: (سنكتب) العربية بثلاث كلمات متمايزة: We will write.

ثانيهما: اللغات التركيبية Synthetic التي تجمع عدة معانٍ نحوية في لفظة واحدة، نحو لفظة (سنكتب)العربية فإنَّها تتضمن معنى: زمن المستقبل في (السين)، والإيماء إلى جماعة المتكلمين الذين يقومون بفعل الكتابة ومعنى الزمن المضارع في (النون)، ومعنى المصدر (الكتابة).

وتتجسد بعض الوحدات النحوية العربية بصور ندرك معانيها الوظيفية بالتصوّر ونفترض لها أجسادا محسوسة، في حين يتجسد بعضها بوساطة ما اصطلح عليه علم اللغة الحديث (كلمات ، أشكال) وفحوى هذا المصطلح هو تمتع الـ (كلمة شكل) بخاصتين[٥]:

أولاهما: التماسك الشكلي بحيث لا تسمح الوحدة النحوية لأيّ عنصر أجنبي أنْ يتخلل بنيتها، إذا كان حجمها أكثر من مفردة حرة، نحو وحدة المفعول لأجله في قولنا: (كتبتُ لزيدٍ/ لإقناعه بالسفر)، ف(لإقناعه بالسفر) وحدة نحوية متماسكة شكليا؛ لأنّنا لا نستطيع أنْ نضع أيًّا من عناصر الجملة: (كتب، أو التاء، أو لزيد) بين عناصرها.

ثانيتهما: تمتلك الوحدة النحوية نوعًا من الاستقلالية الوظيفية. وأشهر وظائفها في الجملة البسيطة هي: وظيفة الاسم، ووظيفة الفعل، ووظيفة الربط بينهما.

٢) أحجام الوحدات النحوية المتكلسة

تتخذ عموم الوحدات النحوية في العربية أحجاما مختلفة تبدأ من الصفر[٦]، نحو حذف الحركة دلالة على الجزم في قولنا: (لم يحضرْ زيدٌ)، ثم تأخذ الوحدة النحوية حجم المقطع القصير (الحركة الإعرابية)، وتنتهي بمركّب يتألف من عدد من المفردات بحسب ما ذُكِرَ آنفا. لكن الصيغ المتكلسة الملتبسة بالنواسخ لا يمكن أنْ تأتي بحجم الصفر، وعليه يمكن وصف بنيتها بالتقسيم الآتي[٧]:

١. وحدة نحوية بحجم المقطع القصير: وهي الضمّة التي تدلّ على مخالفة الصيغ المتكلسة لصيغ النواسخ؛ لأنّ النواسخ تنصب كلا من المبتدأ والخبر، أو أحدهما، فإذا جاءت (ظنّ) مثلا غير ناصبة لركني الجملة الأمّ، فإنّ الرفع يدلّ على تكلسها.

٢. وحدة نحوية متكلسة متألفة من (كلمة/ شكل) واحدة حرّة، لم تلتصق بها وحدة أخرى، نحو: (كان، وإنّ، وأنّ) وغيرها.

٣. وحدة نحوية متكلسة تتألف من (كلمتين/ شكل) أو أكثر إحداهما حرّة والأخرى أو الأخريات مقيّدات بها، نحو: (إنّه، وكأنّه، وأظنّه)، فـ(أظنّه) مثلا تتألف من (فعل + فاعل + ضمير نكرة)؛ لأنَّهُ لا يعود على معرفة، فهو ليس أحد مفعولي (ظنّ). وفسّر سيبويه (ت١٨٠هـ) هذه الصيغة بمعادلتها بالآتي: (أظنّه = الظنّ ظنّي)، وهو يريد وصف تحوّل معنى الظنّ إلى يقين، ثم لحظ أنّ هذا التقدير مُلبس؛ لأنّه يقوّي معنى الظنّ الأصلي العالق بالأداة النحوية من أصلها الاشتقاقي فعادله بالآتي: (أظنّه = أظنّ ذاك) وشرح المقصود بلفظة (ذاك) بأنّها نكره لا تشير إلى شيء، وذلك قوله: «فإذا قلت: زيدٌ أظنّ ذاكَ عاقلٌ، كان أحسن من قولك: زيدٌ أظنّ ظنّي عاقلٌ، و(ذاك) أحسن؛ لأنّه ليس بمصدر، وهو اسم مبهم يقع على كلّ شيء»(٨).

٤. وحدة نحوية متكلسة تتألف من وحدتين حرّتين أو أكثر: ولهذا المركّب خصائص مختلفة عن خصائص الوحدات المدمجة، إذ يمكن أنْ يكون متماسكًا شكلا فلا يتخلله عنصر أجنبي، نحو وحدة: (علمتُ، وعلمتُ أنَّ...، وقال زيدٌ: إنَّ..)، وقد تأتي منفصلة نحو: (الذي ظنَّ... أنا)، قال المبرد: «فإذا قيل لك: أخبر بـ«الذي» عن نفسك، قلت: «الذي أظنُّ» زيدا أخاك" أنا...»(٩)، ومثال المبرد على غير المتكلسة؛ لأنّها نصبت مفعوليها، ويمكن تكلسيها برفع مفعوليها إذا أُريد التعبير عن اليقين المطلق في مقام يقتضي ذلك.

٣) التفسير التاريخي لتكلس الوحدة النحوية الملتبسة بالنواسخ

أصبحت فرضية تغيّر اللغات من المسلَّمات التي لا جدال فيها، وأنّ التغيير يشمل كلّ مستويات اللغة(١٠). ويرجع علم اللغة الحديث أسباب التغيّر إلى

عاملين رئيسين[11]: **أوَّلهما**: النشاط الفردي المتمثّل في ارتكاب الأفراد للأخطاء في أثناء تداولهم للغة التي يعتقد متعلم اللغة من الجيل الجديد أنّ تلك الأخطاء هي الصحيحة، فيبدأ هذا الجيل بتلقي الخطأ ويحسبه هو الصحيح، فيلقِّنهُ للجيل القادم بعده على وفق ما اعتقد. **وآخرها**: النشاط الاجتماعي التداولي، الذي يساعد على موت كلمة ما تدريجيًا؛ لأنّ عدد الذين يتداولونها يتضاءل حتى إذا لم يبقَ من يستعملها، فإنّ الكلمة تصبح ميتة.

أما مظاهر التغيّر فتُقسّم على قسمين بحسب مواقف المجتمع اللغوي من تراكم التغيير:

القسم الأول: تغييرات ذات أهمية ثانوية اختيارية تدريجية لا تؤثر في نظام اللغة الذي يميل إلى الاستقرار؛ لضمان تواصل ثلاثة أجيال في الأقلّ: (أنا وأبي وابني)، ويميل الناطق بهذه التغييرات إلى الاحتفاظ بالصيغ الأقدم.

القسم الآخر: تعييرات حاسمة ومؤثرة في النظام، وهي التي تؤدّي إلى انبثاق ظواهر لغوية جديدة تبدو كأنّها حققت نصرا، فتثبت لها وجودا في نظام اللغة جنبًا إلى جنب الظواهر القديمة، فتميّز بين كلام جيلين[12]، إذ يميل الجيل الجديد إلى استعمال الصيغ الأحدث، في حين يميل الجيل السابق إلى استعمال الصيغ الأقدم. وتخضع اللغات إلى هذه القواعد، ولا تشذُّ العربية عنها، ولاسيما قبل نزول القرآن الكريم، الذي يُعدّ من أهم العوامل المعرقلة للتغييرات، فضلا عن العامل القومي والسياسي.

ويكشف المنهج التاريخي والمقارن إلى حدٍّ ما أنّ نحو العربية الفصيحة قد مرّ بمرحلة حاسمة تخلّت فيها عن فعل الكينونة المساعد في جملتها التي كانت تشبه الجملة الخبرية الاسمية الانجليزية الوحيدة التي تتضح مقاربتها بالترجمة الحرفية

المشابهة للجملة العربية القديمة من جهة، وترجمتها إلى الجملة العربية الحديثة من جهة أخرى، في الجدول الآتي:

ت	الجملة	الاسم / معرفة	الفعل المساعد	الخبر / نكرة
١	الجملة الانجليزية	The pen	is	red
٢	الترجمة الحرفية	القلم	يكونُ	أحمر
٣	الترجمة الحديثة	القلم	×××	أحمر

ولدينا جملة عربية قديمة مطابقة للترجمة الحرفية تظهر في الشاهد الآتي:

أنتَ تكونُ ماجــدٌ نبيلُ   إذا تهبُّ شمألٌ بليلُ(١٣)

فجملة: (أنت تكونُ ماجدٌ) برفع (ماجد) جملة قديمة، تتألف من ثلاثة مكونات: (مبتدأ + فعل كينونة يتضمن رابطا نكرة ومعنى الزمن + خبر دلالي)، وإذا أردنا إعادة صياغة هذه الجملة بالنحو الذي استقرت عليه الجملة العربية بعد حذف فعل الكينونة، تكون على النحو الآتي: أنتَ تمجُدُ (في زمن المضارع دلالة على صيرورة). أنتَ ماجدٌ (في كلّ الأزمنة، دلالة على الثبوت). لورود الخبر بهيأة اسم الفاعل الذي سماه الكوفيون ب(الفعل الدائم)(١٤)؛ دلالة على شمول زمنه لكلّ الأزمنة.

وتركيب كلتا الجملتين معاصر؛ لأنّ الفعل المساعد محذوف منهما لفظا؛ مُحمِّلاً معنييه: (الزمن، والربط بضمير الخبر النكرة) للخبر المشتق من مادة (م ج د)، وبهذا يصبح خبر الجملة العربية وحدة نحوية غنية بالمعاني، فضلا عن أن الجملة العربية الاسمية أصبحت موجزة وتدلّ على الثبوت إذا استعملت المشتقات أخبارا لها؛ لأنّها متكونة من ركنين ظاهرين، وإذا زيدت فيها النواسخ أصبحت معبّرة

عن الشكّ، وإذا تكلست النواسخ ولم تنصب ما بعدها أصبحت تدل على اليقين المطلق غير القابل للدحض بإعادة توظيف الأفعال المساعدة المحذوفة التي رصد سيبويه عددا منها في جمل هذه المرحلة الحاسمة التي تأتي فيها أفعال الكينونة رافعة لأخبارها المزعومة، ولا تحتاج إلى اسم كـ (كان) المألوفة، فضلا عن فقدان (كان) القديمة لفكرة الزمن؛ لذلك قدرّها سيبويه بـ (إنّه) مهما كان تصريفها الزمني، نحو (ظنّ، ويظنّ)، أو (كان، ويكون)، وعدد من أخواتها التي فقدت معنى الزمن في هذه المرحلة من التغيّر؛ بمعنى أنّ هذه الصيغ تكلَّست على معنى واحد هو (ثبت بما لا يقبل الشك).

وتُفسِّر مقاربة سيبويه لهذه الأدوات انسجام بنية جملتها المرفوعة الخبر التي تخالف سلوك (كان) وأخواتها الناسخة، فضلا عن أنّ تركيب (إنّه) يصوّر معنى الصيغة المتكلسة وهو التوكيد المطلق. ومن أمثلة سيبويه قول الشاعر:

إذا مُتُّ كان الناسُ صنفانِ: شامتٌ   وآخرُ مُثنٍ بـــالذي كنتُ أَصنعُ[١٥]

أي: إذا مُتُّ (ثبت بما لا يقبل الشكّ): الناسُ صنفانِ: شامت، ومُثنٍ، وهذه حقيقة لا يمكن أنْ ينكرها المخاطَب بما لديه من خبرة.

وهذا المعنى هو ما وصفه سيبويه بهذه المقاربة التحليلية التي تضمن انسجام الشكل النحوي وإرادة معنى التوكيد المطلق غير القابل لنقض المخاطَب، وذلك قوله: «أُضمر فيها [كان=إنّه]، وقال بعضهم: «أنتَ خيرٌ منهم»، كأنّه قال: «إنّه أنتَ خيرٌ منهم»»[١٦].

فكانت: (إنّه) خير مقاربة عند سيبويه فهي تحمل معنى التوكيد وتضمن رفع الخبر شكلا، فضلا عن خلوها من معنى تصريف الزمن، ولكنّ هذه المقاربة فُهِمتْ خطأ عند النحاة التقليديين الذين جاءوا بعد شيخهم، فأسسوا أسطورة (ضمير

الشأن)، أو (ضمير القصة) الذي عدّوه اسما للوحدات النحوية المتكلسة(إنَّ، وكان، وظنّ) وأخواتها المتكلسات، والجملة من (المبتدأ والخبر) مرفوعة الركنين في محل نصب، قياسا على تركيب (كان) وأخواتها الناسخة.

ثم سنّوا قواعد للمتكلمين من الأحياء والأموات الذين تكلموا بخلاف قواعدهم التي ذكرها الهروي(ت٤١٥هـ) بقوله: «ولا يجوز أنْ تقول: «كان زيدٌ قائمٌ» على إلغاء (كان)؛ لأنّه إذا تقدّمت لم يجزْ إلغاؤها، فإذا توسّطت جازَ إلغاؤها على قياس (ظننتُ) وأخواتها، فيجوز: «زيدٌ ظننتُ منطلقٌ»، ولا يجوز : «ظننتُ زيدٌ منطلقٌ»؛ لأنّه إذا تقدّم في صدر الكلام قويَ فلم يلغَ، كما أنّ القسم يُلغى إذا توسط أو تأخّر، ولا يُلغى إذا تقدّم...»[١٧].

والشواهد الفصيحة تُبطل هذا الادعاء بشأن (كان، يكون) المتكلسات الملغيات عن العمل. أمّا بشأن (ظنّ) وأخواتها فتبطله شواهد فصيحة سنذكرها في بابها، بما يثبت خطأ قياس أسلوب (كان) و(ظنّ) المتكلستين على أسلوب القَسَم؛ لذلك يمثل التكلس ظاهرة مستقلة عن ظاهرة النواسخ وسواها؛ فسّرها سيبويه تفسيرا تاريخيا بما تيسّرَ لديه من أدوات علمية فقال: إنّها «لهجة حجازية»[١٨]، والصحيح ما بيّنه المنهج التاريخي أنّ هذه الظاهرة تمثّل مرحلة تطورية حاسمة في بنية الجملة العربية، مخالفة لنظامها اللاحق. وما شواهدها القليلة إلا دليل على ميل الجيل السابق لاستعمال النظام القديم، في الوقت الذي يقلّلَ الجيل اللاحق من استعمالها وإنْ بقي يفهم معناها، الذي نطقت بها شواهد قرآنية وشعرية لا يمكن وصفها بأنّها نزلت بلهجة معينة بحيث لا يفهمها سائر العرب.

وسبق أنْ عُرِّفت الصيغ المتكلسة تعريفا عاما، ومنه يمكن أنْ نعرّف الوحدة النحوية المتكلسة الملتبسة بالنواسخ[١٩] بما يأتي: هي وحدة نحوية فقدت معانيها

العميد مجلة فصلية محكمة

النحوية الوظيفية الأصلية نتيجة لتطور اللغة، فأُعيد شحنها بمعنى مقامي (تداولي) هو التعبير عن صدق نقل الخبر بحيث لا يمكن للمخاطب نقضه. وبعبارة موجزة: إنّها تعبّر عن خبر مؤكّدٍ تأكيدا مطلقا.

وتبالغ بعض اللغات في إنشاء قائمة من اللواصق للتعبير عن أنواع من التحقق في نقل الخبر، وذلك ما يظهر في لغة (ليتوكا) المستعملة في كولمبيا والبرازيل، إذ تقدّم علامات كثيرة ملحقة بالأخبار[٢٠] تتضح في الجدول الآتي:

الخبر	العلامة الملحقة	قوة التحقق من نقل الخبر
يلعب	ti	تعني: سمعت أنّه يلعب
يلعب	wi	تعني: رأيتُ أنّه يلعب
يلعب	yi	تعني: عندي أدلة على أنّه يلعب

وهكذا يمكن وصف مثل هذه العلامات بأنّها علامات توكيد تشبه علامات التوكيد العربية المختلفة، التي ذكرتْها المصنفات النحوية والبلاغية، ولكنّها أغفلت الصيغة التي تعبّر عن صدق نقل الخبر المطلق غير القابل لدحض المخاطَب. وباتباع الخطوات المنهجية التي تدرس هذه الظاهرة يمكن ملاحظة ما يأتي:

١. إذا دخلت الأداة الملتبسة بالنواسخ على الجملة ولم تغيّر حركاتها إلى النصب دلّ ذلك على تكلس الأداة للتعبير عن المعنى المقامي المذكور آنفا، قال سيبويه: «فأما ظننتُ، وحَسِبتُ، وخِلْتُ، ورأيتُ، فإنّ (أنْ) تكون فيها على وجهين: على أنّها تكون (أنِ) التي تنصب الفعل، وتكون (أنَّ) الثقيلة، فإذا رفعتَ قلت: «قد حَسِبْتُ أنْ لا يقولُ ذاكَ»، و «أُرَى أنْ سيفعلُ ذاكَ». ولا تدخل هذه السينُ في الفعل ههنا حتى تكونَ «أنّه». وقال عزّ وجلّ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾[٢١]،

كأنّك قلت: «قد حَسِبتُ أنّه لا يقولُ ذاكَ»، وإنّما حَسُنتْ «أنّهُ» ههنا لأنّك قد أثبتَّ هذا في ظنّك كما أثبتّهُ في عِلْمِكَ، وأنّكَ أدخلته في ظنّكَ على أنّه ثابتٌ الآنَ كما في العِلم، ولولا ذلك لم يحسُن «أنّك ههنا» ولا «أنّه»، فجرى الظنُّ ههنا مجرى اليقين؛ لأنّه نفيُه. وإنْ شئتَ نصبتَ فجعلتهنَّ بمنزلة (خشِيتُ)، و(خِفتُ) فتقول: «ظننتُ أنْ لا تفعلَ ذاكَ»[٢٢].

٢. الأدوات المتكلسة الملتبسة بأفعال القلوب تُعدّ أفعالا (شبه مساعدة)[٢٣] أو (أفعالا ناقلة) Verb Sapport، ومزيتها أنّها ليست لها وظيفة إسنادية، وتكمن وظيفتها في تحيين الخبر المسند (الاسمي) الذي يأتي بهيأة المشتقات ويؤدي وظيفة الفعل، بمنحه معلومات الزمن والشخص وحتى المظهر، وتترك للمسند الاسمي (الخبر) التعبير عن فكرة الفعل وتنظيم العلاقات المفاعلية نحو: وضع زيدٌ حلاً للمسألة، فالجار والمجرور (للمسألة)، متعلّق بالمكوّن الاسمي (حلاً)؛ لأنّ أصل الكلام: (حلّ زيدٌ المسألةَ)؛ لهذا فلفظة: (وضع) في هذا السياق يمكن حذفها من دون تأثر عملية الإسناد، وعليه يكون (وَضَعَ) فعلاً شبه مساعد ولا يمثل وحدة (نحوية / معجمية) تامّة المعنى، كذلك أفعال القلوب تضعف علاقتها بالمكوِّن المعجمي الذي اشتقت منه، ولكنها تحتفظ ببعض إيحاءاته التي تأتي أحيانا مطابقة للأصل وقد تأتي مخالفة، فتنشئ توترا دلاليا يمثّل أسلوبية دلالية، يتفاعل فيها المعنى المعجمي والمقامي فـ (ظننتُ أنّ، وظننتُ أنْ يقومُ) برفع الفعل المضارع بعد (أنْ) المصدرية تحوّل الظنّ إلى يقين مطلق. أما استعمال (أنْ) الناصبة فيُبقي الظنّ ظنّا، قال سيبويه: «تقول: «كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاكَ»، و«كتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاكَ»، و «كتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاكَ». فأما الجزم فعلى الأصل [قد يقع أو لا يقع]. وأما النصب

العميد مجلة فصلية محكمة

فعلى قولك: «لئلا تقولَ» وأما الرفع فعلى قولك: «لأنّكَ لا تقولُ ذاكَ»، تخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره»[٢٤].

٣. مراعاة معاني النظام المقامي، الذي يدلّ على استحالة تكذيب المخاطَب لخبر المتكلم، كأن يكون الخبر يشير إلى مرجع ماثلٍ أو مستقرٍّ بين يدي المتخاطبين. ويظهر هذا في تمييز (إنّ) المكسورة الهمزة المشددة، المتضمنة لمعنى حدث التوكيد بوصفه خطابا لمشكك؛ لأنَّ الأحداث يمكن إثباتها ونفيها من جهة، و(أنّ) المفتوحة المشددة من جهة أخرى، التي تنصهر مع ما بعدها بمصدر فتظهر في الخيال كأنّها اسم (جثة)، نحو: (علمتُ أنّ زيدًا قادمٌ = علمتُ قدومَ زيدٍ)، فـ (قدوم زيد) تُتَصوَّر في الذهن كأنّها موضوع العلم، والموضوع جثة أو مُسمًّى يحدد مرجعه بنفسه، فهو مُثبت أبدًا ولا يمكن نفيه؛ لأنّه يمثل وجودا؛ لذلك يمكن أنْ نشير إليه باسم الإشارة (ذاكَ)، قال سيبويه: «أمّا «أنّ» فهي اسم، وما عملت فيه صلة لها، كما أنّ الفعل صلة لـ (أنْ) الخفيفة، وتكون (أنْ) اسما. ألا ترى أنّك تقول: «قد عرفتُ أنّك منطلقٌ» فـ «أنّك» في موضع اسم منصوب كأنّك قلت: «قد عرفتُ ذاكَ». وأما «إنّ» فإنّما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في «أنّ» كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء، ولا تكون «إنّ» إلا مبتدأةً، وذلك قولك: «إنّ زيدا منطلق»»[٢٥].

المبحث الأول

أفعال القلوب بين التقسيم التقليدي والفهم الحديث

تُمثّل أفعال القلوب في اللغة الطبيعية وضعاً حقائقياً تفسرّه الفرضية العامة للغات التي تقول: إنّ المتكلم لا بدَّ أنْ يتكلّم على أشياء، لهذا تكون مشيراً إلى حقيقة لا بوصفها مصدراً لإثبات صدق الأخبار المنقولة بوساطتها فحسب، وإنّما بوصفها ظرفاً مقامياً يوفر شروط الصدق[٢٦]. في حين يرى المدافعون عن وظيفة اللغة الرئيسة وهي التواصل الاجتماعي، أنّ وظيفة اللغة لا تكمن في التعبير عن الحقائق الفكرية ومصاديقها، وإنّما تكمن وظيفتها في إنشاء علاقات بين الأفراد والمجموعات اللغوية والحفاظ عليها، وهي وظيفة ليس فيها للصدق دور كبير، وإنّ فكرة الحقيقة والصدق نفسها لا معنى لها لنسبيَّتها التي تتبين في إجراءات الكلام الآتية[٢٧]:

١. ترجع الحقيقة إلى مقامات معتقديه يتحمّل فيها المتكلم مسؤولية حقيقته، فما هو حقيقي في نظر متكلم ما، ليس كذلك في نظر غيره.

٢. ترجع الحقيقة إلى مجموع العوالم الممكنة (حقائق العقل المجرد) المصطنعة التي تظهر في الأقوال غير المتناقضة، أي غير القابلة للاستدلال عليه بأنّها حق وباطل في وقت واحد.

ترجع الحقيقة إلى مستويات متدرِّجة يصعب تحديد قيمتها في الأقوال، كقولنا: زيدٌ لا هو حي ولا هو ميت؛ فهذا قول يتضمَّن قيماً متعددة من دون أنْ نعرف ما

اللحظة الدقيقة التي تكون فيها حالته الصحيّة ليكون وصفه بـ (الحيّ) أو بـ (الميّت) ملائماً.

ونسبية الحقيقة الذي يحمله عالم العلامة اللغوية البشرية المنفصمة عن الواقع، وذلك ما يمكنه من الكذب وتزوير المرجع المجرد، هو الذي نعوّل عليه ونرجحه في استعمال أفعال القلوب استعمالاً لغوياً يعبّر عن الحقيقة اللغوية وفحواها: ادعاء المتكلم وتصديق المخاطب، وهو ما ستثبته الاستعمالات الشعرية الفصيحة والشواهد القرآنية، بما ينقض التقسيم المنطقي لهذه الأدوات، الذي يمكن إعادة توظيفه توظيفاً أسلوبياً.

وعلى وفق هذا الإيضاح المنهجي سنبيّن زلل النحاة من حيث خلطهم بين معاني أفعال القلوب فيما بينها؛ لإيمانهم بتقسيمها المغلوط على (أفعال يقين، وأفعال رجحان) من جهة، وزللهم من حيث خلط المعاني النحوية لها بالمعاني (الدلالية / المعجمية) التي اشتقت منها وخالفتها بتخصيصها بوصفها أدوات نحوية مقابل أصولها المعجمية الدلالية التي هي من اختصاص علم الدلالة.

ويتضح تصنيف النحاة التقليديين لأفعال القلوب على صنفين بالاعتماد على أصل اشتقاق هذه الأدوات قبل أنْ تتحوّل إلى استعمالاتها الخاصة في الجدول الآتي[٢٨]:

أفعال القلوب

أفعال اليقين أفعال الرجحان: درى، تَعلَّمْ (اعِلمْ)، وَجَدَ، رأى، أُرى، قالَ، ظنَّ، حَسِبَ، خالَ، زَعَمَ، عدَّ، حَجا، قال: هبْ (افرض)

١) أخطاء النحاة التقليديين في تصنيف أفعال اليقين المزعوم

تُبيّن الشواهد الفصيحة خطأ هذا التقسيم الصوري المنطقي، من طريق استعمال ما صُنِفَ أنّه فعل يقين للدلالة على معنى الظنّ المعجمي أو الرجحان، ويمكن العكس، ومن ذلك الفعل القلبي (رأيتُ) في قول الشاعر:

رأيـــتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ   مُحَاولةً وأكثَرَهم جنودا[٢٩]

قال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ): «فاستعمل «رأى» فيه اليقين، وقد اسُتعمل «رأى» بمعنى «ظنَّ» كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾[٣٠]؛ أي يظنونه»[٣١].

يرجع خطأ ابن عقيل في تقريره لمعنى الفعل القلبي (رأى) في البيت الشعري بأنّه يدلّ على اليقين وفي الآية الكريمة يدلّ على الشكّ، إلى عقيدته الإيمانية، ولو بدّل عقيدته لانعكس المعنيان عنده، ما يدلّ على أنّ عقيدة المؤول تُفسد معاني أنظمة اللغة عن طريق الخبرة غير اللغوية التي يجب الحذر من تدخّلها، وإلاّ صيّرتنا من حيث لا ندري إلى البحث عن معتقدات المؤول خارج أنظمة اللغة، وهكذا تضيع الحقيقة اللغوية التي تقع بين ادعاء المتكلم وتصديق المخاطب بوصفهما كيانين نظريين علينا أنْ لا ننحاز إلى أيّ منهما، فهما عنصران يعدّانِ جزءًا من نظام المقام، الذي هو «مخزون القواعد التي توجد العلاقات بين الملفوظ وأطراف التواصل... وقد أصبحت دراسته ضرورة؛ لأنّ التواصل يستعمل عادة قواعد لا علاقة لها بقواعد الدلالة ...»[٣٢].

لذلك يكون الصحيح هو أنّ (رأى) في هذا البيت مستعملة للشكّ، لأنّ رؤية الشاعر لا يقرّها مخاطبوه الكفار، ويؤيّده مقام المخاطبين الذي صوّره بالبيت الآتي، وذلك قوله:

تَقُوُهُ أيُّها الفتيـــــــــانُ إنّي   رأيتُ اللهَ قد غلبَ الجُدُودا[٣٣]

إذ أمر الشاعر مخاطبيه بالتقوى. والمأمور غير ضامن للإيمان بالخبر؛ لذلك أكّد الشاعر لهم ما رآه من حوادث تاريخية تشهد على صحّة ما ادعاهُ في البيت الأول بثلاثة مؤكدات هي: (إنّ، وقد)، و(غلبَ) الفعل الماضي في سياق (رأيتُ) الثانية، التي لم يكلسها الشاعر أيضاً؛ لأنّها في سياق مقامي يخاطب المنكرين لوجود الله أصلاً.

وكذلك جاءت (رأى) بمعنى الشكّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾[٣٤]، وعلامتها النحوية الملموسة نصب ركني الجملة الأمّ بعدها: (يومَ القيامةِ بعيدًا). والآية الكريمة من شواهد ابن عقيل أيضاً[٣٥]، وقد اقتطعها عمّا بعدها: ﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾[٣٦]؛ لأنّ إيراد الآيتين بحسب تقنيات النحو التقليدي يجعل الرؤية الأولى للشكّ؛ لأنّها رؤية الكافر، والرؤية الثانية لليقين؛ لأنّها رؤية الله تعالى، ما يؤدّي إلى تناقض مفضوح في معنى الأداة الواحدة المستعملة للتعبير عن موضوع واحد، فضلاً عن تناقض المعنى الأول (الشكّ) مع التقسيم الدلالي المنطقي الذي صنّف (رأى) من أفعال اليقين بحسب ما ورد في الجدول السابق.

ورضي الخِضْري(ت١٢٨٧هـ) بالتناقض المُنتج لقسم جديد من أقسام أفعال اليقين والرجحان، وهو الذي يحمل المعنيين معًا، وذلك قوله: «إنّهم يرونه... إلخ؛ أي يظنون البعث بعيداً، أي ممتنعاً. ونراه أي نعلمه قريباً، أي واقعاً... ففي الآية الظنّ واليقين معاً»[٣٧].

ولم يُعجبْ أحدَ المحدثينَ هذا التضادُّ فمالَ إلى القول بالتدرج فاكتشف لنا قسمين آخرين هما «ما يرد بالوجهين: الرجحان واليقين والغالب اليقين؛ اثنان: «رأى وعَلِمَ». وما يرد بالوجهين والغالب الرجحان ثلاثة: ظنّ، حَسِبَ، وخالَ»[٣٨].

العميد مجلة فصلية محكمة

وهكذا ينتج العقل المجرَّد تقسيمات متكثرة باستمرار تزعج نتائجها الإدراك؛ لذلك كثيراً ما يتصدّى دارس آخر لنسف هذه الكثرة المتكاثرة من المعاني غير المستندة إلى أي أساس علمي تجريبي بالطريقة نفسها التي أنتجت تلك المعاني الكثيرة، فما تقوله صورياً يَسْهُل نسفه صوريًا، وذلك ما حاوله الدكتور فاضل السامرائي الذي ردّ معاني الآيتين الكريمتين كليهما إلى معنى اليقين، بوضع نفسه مكان الكافر تارة، فرأى أنّ المعنى بهذا الوضع يدلّ على يقين الكافر بِبُعدِ البعث، ثم وضع نفسه مكان المؤمن تارة أخرى فرأى أنّ البعث يدلّ على اليقين، ثمّ غضّ الطرف عن المغالطة التي يراها في قيمة الماصدق المنطقي فرأى أنّ يقين الكافر غير مطابق للحقيقة!! أليس غير المطابقة دلالة على الشكّ في المعرفة التي تقدّمها الجملة؟! وهاك نصّ السامرائي: «والصواب أنّها بمعناها [أي اليقين] فمعنى أنّهم يرَون البعث بعيداً أنّهم يرونه كذا في اعتقادهم، والإنسان قد يعتقد رأياً ضالاً، ويرى أنّه عين الصواب... جاء في شرح الرضي على الكافية: أنّ (رأى) للاعتقاد الجازم في شيء أنّه على صفة معينة سواء كان مطابقاً أو لا، فإذا كان بالمعنى المذكور ووليته الاسمية المجردة عن (أن) نصب جزأيْها... قال تعالى: ﴿يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ وهو غير مطابق، و: ﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ وهو مطابق»[٣٩].

وتنقل فكرة المطابقة وعدمها البحث من مجال البحث اللغوي، إلى مجال البحث الفلسفي من دون أن يعي الباحث ذلك؛ لذلك تظهر التناقضات في هذا الاستدلال واضحة، فكونه اعتقادًا يعني أنّه غير جازم، وكونه غير مطابق يعني أنّه محض كذب وافتراء، فكيف تكون رؤية الكافر يقينية من منظور المؤول أو من منظور المخاطب «الله تعالى» في النظام المقامي؟!!.

والآن أصبح لدينا أربعة معانٍ لـ (رأى) في الشاهد القرآني، **أولها**: تدلّ على الشكّ، **وثانيها**: تدلّ على اليقين، وثالثها: تدلّ على الشكّ واليقين معاً، ورابعها: تدلّ على الشكّ واليقين والغالب اليقين!!!

ولا نظنّ أنّ هناك أيّة لغة في العالم مَهْما كانت بدائية تجعل للفظة واحدة أربعة معانٍ في سياق تواصلي واحد، فمثل هذه اللغة يُفضل الإنسان أنْ يكون أخرسّ على أن يتعلَّمها؛ لأنّ لغة الأخرس أدقّ من لغة من دون نظام، وهي مُضللة ومُلبسة ومُتعبة، أحقاً هذا ينطبق على لغة القرآن الكريم أم أنّ هناك خللاً في عقول النحاة التقليديين التي وضعت منهجاً صورياً مجرَّداً، لا يحتكم إلى المقام الذي تتجسد فيه وظيفة الكلام التواصلية، يكشف عن هذا المأزق الذي يجعل المخاطب حائرًا لا يفهم ما يريد أنْ يوصله إليه المتكلم؟!

وبهذا تتضح أهمية المنهج الذي يربط معاني نظام النحو المجرد بنظام الدلالة ونظام المقام، لنكشف بسهولة أنّ معنى (رأى) في الآيتين الكريمتين إنّما يدلّ على الشكّ وحده، لأنّ الآية الأولى تمثّل رؤية الكافر التي يشكّك فيها المخاطب (الله تعالى)، والثانية رؤية الله التي يشكّك فيها الكافرون، وعلامة الشكّ في الآيتين هو نصب الأداة (رأى) لما بعدَها، وهو ما يوافق فرضية البحث في دلالة الأدوات العاملة (الناصبة) لركني الجملة الأمّ على الشكّ، مقابل الأدوات المتكلسة الملغاة عن العمل الدالة على اليقين، ما يحافظ على تماسك النظام النحوي وشموله في تفاعله مع معاني النظام المقامي مروراً بالدلالة المعجمية المتبقية من الأصل الاشتقاقي من دون السماح للخبرة غير اللغوية من العبث بمعاني الأنظمة اللغوية التي توجه المعنى اللغوي بحسب ثقافة المؤول الخارجية، تأويلات تحتمل التناقض فيما لو كان المؤول مؤمناً أو كافرًا، أو رافضاً لرؤية كلا طرفي الاتصال.

وكلّ ما قيلَ بشأن معاني هذه الأداة يُقال عن سائر أدوات القلوب، ونحن نقول إنّنا لسنا بإزاء بحث فلسفي يتوخّى إنشاء نظام معرفي صادق بوساطة اللغة الاعتيادية، على الرغم من أنّ اللغة لم تترك الحبل على الغارب لتصبح وسيلة تضليل؛ لذلك ميّزت اللغة بعلامات الإعراب الشكّ من اليقين، فضلا عن عدد من الأدوات الملحقة بأفعال القلوب التي ستتضح أكثر لاحقا.

نستنتج مما تقدم أنّ ما سُمّيَ بأفعال اليقين لها استعمالان: أولهما: للتعبير عن اليقين المطلق غير القابل للدحض وعلامته النحوية رفع مفعوليه بنفسه أو بإلحاق عدد من الأدوات معه، نحو (أنّ) المصدرية التي تصهر ركني الجملة بمصدر يتراءى للمخاطب كأنّه جثة مجسَّدة بين يديه لا يمكن إنكار وجودها.

وآخرهما: تُستعمل للظنّ؛ أي الشكّ، وهو قول معظم النحاة والمفسرين بشأن الآية الكريمة السابقة، ويُعرف معنى الظنّ من مقابلته بعلم الله اليقيني المطلق المنصوص في السياق اللغوي للآية الكريمة.

وما خالف هذا فهو من أخطاء النحاة في تصنيف أفعال القلوب بقوائم (صرفية / نحوية) خارج الاستعمال اعتماداً على تصورات العقل المجرَّد المحض غير المستند إلى التجربة المدعومة بالشواهد الفصيحة، التي اخترعها أصحاب الحواشي وسلَّم بصحتها الدكتور فاضل السامرائي، وقد وُضِعَت لها أمثلة مصطنعة للبرهنة عليها من دون أنْ يعلموا أنهم تجاهلوا الاستعمال وصدَّقوا برياضيات العقل المجرد المنفصم عن الواقع، المبرهن على مخرجاته بعمليات صورية تسوّغ الأحكام المتضاربة المحتملة بفن سمّاه (إمانويل كنت) (١٧٢٤ ١٨٠٤م) E.Kant بـ (الديالكتيك المتعالي) وعرّفه بأنّه: «فن سوفسطائي يهدف إلى إضفاء مظهر الحقيقة على جهلنا، بل على أوهامنا المتعمدة»[٤٠].

٢) أخطاء النحاة التقليديين في تصنيف أفعال الرجحان المزعوم

جمع النحاة مجموعة من الأدوات الدالة على الرجحان، وهو شكّ مرجَّح، نحو (ظنّ) والظن في اللغة أصل «يدلّ على معنيين مختلفين: يقين وشكّ، فأمّا اليقين فقول القائل: ظننتُ ظنًا، أي أيقنت... والعرب تقول ذلك وتعرفه، قال شاعرهم:

فقلتُ لهم ظنّوا بألفيَ مُدَجَّجٍ   سراتُهم في الفارسيِّ المُسَرَّدِ[٤١]

والأصل الآخر: الشكّ، يقال: ظننتُ الشيءَ إذا لم تتيقَّنه، والى ذلك الظِّنَّةُ: التُهمةَ. والظنين: المتّهم»[٤٢].

وهذان المعنيان المعجميان المتضادان ينتميان إلى المجال الدلالي، الذي يُبدد غموضهما السياق اللغوي فيُعرف معنى اليقين من الشكّ، وبسبب تمام معناهما المعجمي / الدلالي فإنّهما يستعملان استعمال الأفعال التامة لتأسيس جمل فعلية، قال سيبويه: «نقول: ظننتُ زيدًا، إذا قال: من تظنُّ؟، أي: مَنْ تَتَهِمُ؟ فتقول: ظننتُ زيدًا، كأنّه قال: اتهمتُ زيدًا، وعلى هذا قيل ظنين[٤٣]، أي: متّهم، ولم يجعلوا ذاك في «حَسِبْتُ، وخِلْتُ، وأُرَى»؛ لأنّ من كلامهم أن يدْخلوا المعنى في الشيء لا يدْخلُ في مثله»[٤٤].

أمّا (ظنّ) وأخواتها المصنَّفة تحت قسم (أفعال الرجحان) من أفعال القلوب، فهي أدوات نحوية من قبيل الأفعال شبه المساعدة؛ لهذا لا يمكنها أنْ تأتي فعلا لجمل فعلية يبنى عليه المسند إليه (الفاعل) والمفعول؛ لأنّها بحسب رأي سيبويه: «بمنزلة «إنَّ» وأخواتها [أدوات نحوية]؛ لأنّهن لسن بأفعال [تامة] وإنما يَجِئْنَ لمعنى، وكذلك هذه الأفعال، إنّما جِئْنَ لِعِلْمٍ أو شكّ، ولم يُرِدْ فعلاً سَلَفَ منه إلى إنسان يبتدئه»[٤٥].

فإذا كانت (ظنّ) وأخواتها أفعالاً تامّة فمبحثها في علم الدلالة، أما إذا كانت من أفعال القلوب فتبحث في مجال النحو الذي لا يخلو من النظر الدلالي؛ لأنّ الأداة النحوية تدخل على إسناد سابق (مبتدأ وخبر) هو في حكم الخبر الدال على الثبوت؛ لأنّه خبر عام، أما في سياق (ظنّ) فإنّه يصبح خبرًا من منظور الظانّ، فقولنا: «زيدٌ قائم» يدلّ على خبر ابتدائي يتضمّن ثبوته في نفسه، أما قولنا: «ظننتُ زيدًا قائماً»، فإنّ صحة الخبر (قائم) أصبحت ملقاة اعتقاد فاعل الظنّ ومسؤوليته عن خبره، الذي قد يكون ظنّه قويّاً يُقرّبه من معنى اليقين، وقد يكون ضعيفاً يقرُّبه من معنى الشكّ.

ووظيفة اللغة في الأغلب الأعم هو التواصل بالمعنى العام، أي بالظنّ المتذبذب بين الشكّ واليقين بحسب المقام، لكنّ النحاة المتأخرين أعجبهم أنْ يخوضوا في معنى الظنّ المنطقي، وذلك ما توحي به تسميتهم لهذه الأدوات بـ (أفعال الرجحان) الذي هو: «التردد الراجح غير الجازم، والقضايا المظنونات هي: التي يحكم بها العقل حكماً راجحاً مع تجويز نقيضه... قال المولوي عبد الحكيم في حاشية القطبي: قولنا يحكم بها العقل حُكماً راجحاً؛ أي سبب الحكم بها هو الرجحان»(٤٦).

بمعنى أنّها التي تنتج معرفة ظنية تحتمل الخطأ والصواب، واللغة غير معنية بمجال الفلسفة ودقّة تحققات الخبر؛ لذلك اُستعمِلَت هذه الأدوات متذبذبة بين معنيين متضادين، بيدَ أنّها لم تترك حبل المعنى على الغارب فوضعت علامات نحوية تدلّ على اليقين بعكس ما يُوحي به الأصل الاشتقاقي لـ (ظنّ) وأخواتها، قسم أفعال الرجحان، وهي بحسب فرضية البحث عدم نصب ركني الجملة الأمّ، وبخلاف ذلك فإنّها تدلّ على الشكّ معززة بذلك بقايا معناها المعجمي المشتقة منه. وقد لحظ النحو التقليدي ظاهرة إلغاء عمل هذه الأدوات، الذي جعلناه علامة على تكلّس هذه الأدوات من المفهوم الحديث.

وكاد سيبويه يكتشف هذه العلاقة بين معنى اليقين المقامي المقترن بعدم إعمال هذه الأدوات، وذلك حين ناقش موقعها في الجملة فرجّح الإلغاء عند توسط الأداة، ورجّح الإهمال عند تأخرِّها، وكأنّ وظيفة الأداة الحاملة لمعنى الشكّ المعجمي تُلقي ثبوت الخبر المقدّم على عاتق المتكلم. ذلك أنْ يأتي بالأدوات الموحية بالشكّ ابتداءً بعد ما يمضي كلامه على اليقين... كما تقول: «عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني»، وكما قال: «من يقولُ ذاك تدري»... و «عبدُ الله أظنُ ذاهبٌ» و «هذا إخالُ أخوك» و «فيها أُرَى أبوك» وكلّما أردتَ الإلغاء فالتأخير أقوى وكلّ عربي جيد[٤٧].

وَوَصْفُ سيبويه للأدوات الملغاة علمي دقيق؛ لأنّه يقدّم معرفة نحوية مفسِّرة وشاملة في إعمام المعنى المقامي، الذي ينسجم مع افترض البحث بأنّ الأدوات المتكسلة تؤدي (اليقين) في جميع مواقعها (تقديماً وتوسيطًا وتأخيرًا)، وذلك قوله: (وكلّ عربي جيد)، ولكنّه لم يركز في ربط إلغاء عمل الأداة بالمعنى المقامي في كلّ الأحوال؛ لانشغال ذهنه بالحركة الإعرابية.

وقد ضرب لنا مثالاً للأدوات التي لا تعمل متقدِّمة، وذلك قول الشاعر:

أبالأراجيزِ يـــــــا بنَ اللؤم توعُدنِي   وفي الأراجيز خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ[٤٨]

والشاهد يظهر في أصل الكلام: «خلتُ اللؤمُ في الأراجيز»، اللؤمُ: مبتدأ مرفوع، «في الأراجيز»: خبر في محل رفع[٤٩]، ولكنّه لم يربط الإلغاء بالمعنى المقامي (اليقين) حينما تتقدَّم، مثلما فعل ذلك حينما تتوسط أو تتأخر، هذا يعني أنّ إشارته إلى معنى اليقين في هاتين الحالين كان «كَرَمْيَةٍ من غير رام»؛ لذلك أوهم النحاة التقليديين من بعده بأنْ يركزوا أذهانهم في تصوّر الأشكالِ النحوية الخاوية من المعاني المقامية، وأعمّوا قواعد صورية مستنتجة بوساطة صيرورات العقل المجرَّد غير المؤيدة بالتجارب المقامية، أو بالشواهد الفصيحة التي هي تحققات الكلام

الفعلي، فأنتجوا لنا معرفة ظنية مثيرة لجدل عقيم، ويظهر ذلك في التقسيم الصوري الآتي:

١. جواز الإلغاء إذا جاءت (ظنّ) وأخواتها وسطًا.
٢. الإلغاء أحسن إذا تأخّرت هذه الأدوات.
٣. لا يجوز الإلغاء إذا تقدّمت.

وهو ما كذّبه سيبويه بالشواهد الفصيحة المذكورة آنفاً، وأنكره بعض النحاة المحدثين بقوله: «وحالة الإلغاء هذه جائزة مهما يكن وضع الفعل القلبي وترتيبه، لكنّها تفضل إذا كان الفعل القلبي متأخرًا عند المبتدأ والخبر، مثل: زيدٌ مسافرٌ ظننتُ، ولا أفضلية إذا كان متوسطًا، مثل: زيد ظننت مسافرٌ، وتُستكره إذا كان متقدَّماً عليهما ...»(٥٠).

وهذا رأي سديد لولا أنّه مشوب ببعض المعيارية، التي تظهر في قوله: (تستكره)؛ لأنّ العاطفة تخالف موضوعية البحث الوصفي؛ إذ يمكن أنْ نعدّ استكراه المعاصرين ينمّ على عدم فهم الأساليب الفصيحة وأنّ تقديم أداة الشكّ على المرفوعين يولّد مثيرًا أسلوبياً قائماً على التوتر بين دلالة لفظ الشكّ واليقين المقصود المُعبَّر عنه بعلامة حركة الرفع.

وقد ذهب أصحاب الحواشي والنحاة المتأثرون بهم من المحدثين مذهباً فاسدًا وبالغ التعقيد في دراستهم لهذه الظاهرة النحوية، حين أخرجوها من مجال علم النحو وأدخلوها في مجال علم الدلالة، وقد عَرَضَ آراءَهم الدكتور فاضل السامرائي وتأثّر بهم، في حين لم يميّز سيبويه بين معاني أفعال القلوب المختلفة استنادا إلى أصولها الدلالية المشتقة منها؛ لإحساسه القويّ بأنّها أدوات نحوية مفرّغة من معانيها المعجمية، وأنّ ما تبقّى فيها من معنى فهو موظَّف لغرض مقامي ينّم

عن انعكاس اعتقاد المتكلم بمضمون جملة كاملة الإسناد مستقلة، وأكثر ما يُوحي الاعتقاد بمعرفة ظنية تحتمل الصحة والخطأ، وذلك قوله: «حَسِبَ عبدُ اللهِ زيدًا بكرًا، وظنَّ عمرٌو خالدًا أباك، وخالَ عبدُ اللهِ زيدًا أخاك. ومثلُ ذلك: رأى عبدُ اللهِ زيدًا صاحبنَا، ووجدَ عبدُ اللهِ زيدًا ذا الحِفاظ. وإنّما منعك أنْ تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردتَ أنْ تبيّن ما استقرَّ عندك من حال المفعول الأول، يقينًا كان أو شكًّا، وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِمَ الذي تُضيفُ إليهِ ما استقّر له عندكَ مَنْ هو. فإنّما ذكرتَ "ظننتُ" ونحوَه لتجعلَ خبرَ المفعول الأوّل يقيناً أو شكًّا، ولم ترد أنْ تجعل الأوّل فيه الشكّ أو تعتمد عليه بالتيقّن»(٥١).

وعلى الرغم من هذا التمييز الدقيق بين الفعل التامّ الذي يُبنى الكلام على معناه المعجمي؛ أي يصلح أنْ يكون مسندًا من جهة، والفعل شبه المساعد الدال على الاعتقاد من جهة أخرى، إلا أنّ فريقا من النحاة يصرّ على تضمن هذه الأدوات النحوية للمعنى المعجمي الذي اشتقت منه، وبهذا الفرض الخطأ ينقل البحث من مجال علم النحو إلى مجال علم الدلالة، ما يجعل هذه الأدوات من المترادفات، فيضطر إلى التماس الفروق اللغوية بينها. قال السامرائي: «ويبدو أنّ بين حَسِبَ وظنّ فرقاً، فإنّ (حَسِبَ) القلبي، منقول من (حَسَبَ) الحسّيّ الذي منه الحساب، ومنه حَسَبَ الدراهم؛ أي عدّها، فإن (حَسِبَ) في قولك: «حَسِبْتُ محمدًا صاحبَك» فيه معنى الحساب، أي حَسَبَ ذلك وانتهى إلى ما انتهى إليه، وليس هذا الفعل مطابقاً للظنّ تماماً... فالحسبان قائم على الحساب، والنظر العقلي، بخلاف الظنّ الذي يدخل الذهن ويلابسه لأدنى سبب...»(٥٢).

يريد الدكتور فاضل السامرائي أنْ يقول إنّ (حَسِبَ) تدلّ على اليقين، ونحن نقول: إذا كانت تدلّ على اليقين فلماذا وضعتها في قسم (أفعال الرجحان) هذا أولاً،

ثم أين اليقين القائم على النظر العقلي في حسبان الجاهل والضمآن في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾(٥٣) وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً﴾(٥٤)؟!! وإذا كانت ثمة فروق بين (حَسِبَ) و(ظنّ) ملتمسة من فرضية عدم إمكان حلول أحدهما مكان الأخرى فإنّ (حَسِبَ) ظنٌّ غير قائم على الحساب الرياضي الدقيق والنظر العقلي، بخلاف ما ادعاه الدكتور السامرائي؛ لأنّ أصل اشتقاق (حسَبَ) يرجع الأداة إلى أصل دلالي ينقضه الاستعمال النحوي، وإذا لم نفرِّق بين معاني المستويات اللغوية سنقع بأخطاء كالتي وقع بها أستاذنا السامرائي فأشاد بيقين الجهلة والكفار اعتمادا على المعنى الاشتقاقي الدلالي للـ (حسبان)، فأصبح حسبانهما أكثر يقينا من (ظنِّ) يوسف عليه السلام في تفسير الرؤيا التي نصّ الله تعالى على أنّها موحاة من علمه: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾(٥٥)، وذلك في تفسيره لقوله قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾(٥٦). قائلا: «ولم يقل «حَسِبَ» لأنّه ظنٌّ بناهُ على رؤيا وليس في ذلك عمل حسابي»(٥٧)، فخالف أكثر المفسرين المستدلين على أنّ الظن هنا بمعنى اليقين والعِلْم، ذلك أنّه «ذكر ذلك التعبير بناءً على الوحي ...»(٥٨). ومنطوق الآية صريح يدلّ على اليقين المطلق، ولولا تيقّن النبي من نجاة ساقي الملك لجعل نفسه في مأزق، أو موضع سخرية حين أمره بقوله: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ الذي يوحي بأنّه نابع عن استبطان عميق مؤيد من الله تعالى ويدلّ على الوثوق بما سيحدث مستقبلاً. فالظنّ النابع من استبطان وتأمل عميق يتضمن الحقيقة أكثر من الحساب المعتمد على الحسّ. أما فرضية التكلس فإنها تقيم الدليل العلمي على أن الأداة (ظنَّ أنَّ ...) مثلا من الأدوات المتكلسة التي تدلّ على اليقين المقامي، وهو ما سنثبته في حينه.

المبحث الثاني

أشكال أفعال القلوب المتكلسة الملتبسة بالنواسخ

تتكلس أفعال القلوب فتضعُف علاقتها بالتركيب النحوي، فلا تغيّر حركة أخبار الجملة الداخلة في تركيبها، وعدم تغيّر حركات ركني الجملة الأمّ علامة محسوسة تدلّ على تكلس هذه الأدوات، التي تجعلنا نفكّر في معاني النظام المقامي الذي تمثله هذه الوحدات، وهو مقام إرادة التوكيد المطلق لخبر الجملة الأمّ بما لا يقوى المخاطَب على دحضه. وهذا يقرّب المعنى الخبري إلى معنى الإنشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب.

وقد اختزل النحاة ظاهرة التكلس الدالة على معنى مقامي عميق ببحث شكلي خاوٍ من أيّ معنى، إذ سمّوها بمصطلحين ملبسين هما: (الإلغاء والتعليق) ومفهومهما لا يوافق طبيعة اللغة القائمة على مبدأ ثنائية العلامة اللغوية المؤلفة من جزأين متماسكين كوجهي العملة الواحدة(٥٩)، أحدهما حسيّ ملموس يُسمَّى (الدال)، والثاني معنوي مجرد يُسمّى المدلول أو المفهوم.

فأمّا الإلغاء، فيقصدون به ترك العمل بترك علامة النصب لفظا ومعنى، لا لمانع نحو: «زيدٌ ظننتُ قائمٌ»، فليس لـ (ظننتُ) عمل في «زيد قائم»؛ لا في المعنى، ولا في اللفظ(٦٠).

ولا أدري كيف تعمل الوحدات النحوية في المعنى الذي هو تصوّر مجرّد في الذهن، والعمل عند حذاق النحاة علامة نحوية محسوسة هي حركة النصب،

والإلغاء علامة محسوسة أيضًا هي الرفع، وقد ذكر ذلك سيبويه في باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى بقوله: «هي: ظننتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وأُرِيْتُ، ورأيتُ، وزعمتُ. وما يتصرَّف من أفعالهن، فإذا جاءتْ مستعملة [عاملة] فهي بمنزلة: رأيتُ، وضربتُ، وأعطيت. في الإعمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كلّ شيء... فإنْ ألغيتَ قلت: عبدُ اللهِ أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك وفيها أُرى أبوك. وكلّما أردتَ الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلٌّ عربي جيّد»(٦١). وذلك ما نلحظه في تسويغ رفع الفعل القلبي لمفعوليه في قول الشاعر:

أرجو وآمل أنْ تدنـــو مودَّتُها   وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ(٦٢)

وجَّهَ النحاة التقليديون الرفع بطريقتين غير مقنعتين(٦٣): **أولاهما**: افتراض وجود ضمير محذوف نكرة اسمه ضمير الشأن أو القصة أو الأمر، وتقدير الكلام معه: (وما إخالُ الأمر: تنويلٌ لدينا منك)، وأعربوا هذا الضمير المزعوم بأنه مفعول أول للفعل القلبي، والجملة الأم المرفوعة الركنين في محل نصب سدّت مسدّ الخبر. **وأخراهما**: افتراض وجود عنصر لاحق للفعل القلبي يعمل على تعليق عمله، هو (اللام) الابتدائية المؤكدة، وتقدير الكلام معها: (وما إخالُ لَلَدينا منكِ تنويلٌ)، والجملة بعد اللام تسدّ مسدّ مفعولي (خال) في محل نصب.

والتشويه الذي لحق الكلام الجميل واضح، ما يدلّ على فساد هذه التقديرات التي ما أنزل بها الله من سلطان، والصحيح هو افتراض أنّ الرفع يدلّ على تكلس الأداة(خال)، وهذا يدل على يأس الشاعر من تمتعه مع سعاد التي ترمز لقريش الجاهلية، إذ دفعه حبّه لها إلى هجاء النبي ﷺ والمسلمين، وبعد فتح مكة أسلمت سعاد وتركت شاعرها مهدور الدم.

وهذا المعنى اليقيني غير القابل للدحض عُبِّرَ عنه بإلغاء العمل، أو رفع ركني الجملة الأمّ في سياق الفعل القلبي المنفي نقيا قاطعا لا مجال للتراجع عنه إلا بعودة الزمن إلى الوراء.

وبموازنة التفسيرين تتضح حِيَل التفسيرات التقليدية، ولاسيما التي صيغت بمصطلح (التعليق) الذي استحسن بعضهم نقله من مجال فقه النكاح إلى مجال علم النحو بهدف تسويغ التناقضات، قال ابن هشام: «سمي ذلك تعليقا؛ لأنّ العامل ملغى في اللفظ وعامل في المحل، فهو عامل لا عامل، فسمّي معلّقا، أخذًا من المرأة المتعلقة التي هي لا مُزوَّجة ولا مُعلَّقة؛ ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى»(٦٤).

ويرى البحث أنّ جوهر التعليق هو إلغاء لا أكثر ولا أقل، لعدم الوثوق بصحة فكرة العمل في المعنى أو العمل في المحل، وعليه تعدّ العلامات النحوية المُعلِّقة جزءا من أدوات التكلس لتكوين بنية متكلسة كبيرة تؤدي مجتمعة وظيفة معنى اليقين المقامي، لتصبح أدلتنا الملموسة على التكلس كثيرة منها: أدوات التعليق الملحقة بالفعل القلبي، وموقع فعل اليقين بالنسبة إلى عناصر الجملة الأمّ، فضلا عن حركتي الرفع لركني الجملة الأمّ، اللتين قد لا تظهران بسبب البناء. وبخلاف هذه العلامات يكون النصب أَوْلى ويدل على خطاب المُشكك الذي يمكنه دحض ادعاء المتكلم بصحة نقله للمعلومة المبلغة.

واعتمادا على ما تقدّم يمكن تبيان أدوات التكلس واستعمالاتها القرآنية والشعرية التي تفيدنا في تصوّر المقام المؤيد للمعنى الذي تؤديه الصيغ المتكلسة الملتبسة بنواسخ (الظنّ) لفظا.

١) الفعل القلبي + ل + (مبتدأ وخبر) مرفوعان:

ذكر ابن عقيل أمثلة مصنوعة على إلغاء (ظنّ) وعدد من أخواتها وتعليقها عند العطف على المحل المنصوب المزعوم، هي:

١. ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ (من دون عطف).

٢. ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ وعمرا منطلقا (بالعطف والنصب).

ولا دليل على العمل في المعنى من دون اللفظ؛ لذلك يكون الأنسب للوصف العلمي أن نعدّ (اللام) جزءا من علامات تكلّس (ظنّ) المعزز بعلامة إعرابية هي رفع ركني الجملة الأمّ دلالة على يقين المتكلم من خبره غير القابل للدحض.

أما نصب المعطوف فإنّه يدلّ على إمكان تشكيك المخاطب في الخبر المعطوف، وهو ما سنُبيّنه في مقام التكلس الجزئي الذي يمكن تصوّره من السياق اللغوي في الشواهد الفصيحة الحية التي تظهر فيها معطوفات منصوبة عطفت على المرفوع. أما الشواهد المصنوعة فلا يُعتد بها؛ لأنّها خاوية من المقام.

ويظهر التكلس الكلي في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[٦٥]، الهاء تعود على السحر، وإعراب (لَمَن اشتراه)، اللام توكيدية للابتداء، و(مَنْ اشتراه) اسم موصول وصلته مبتدأ، والخبر (ما له في الآخرة من خلاق)، أي نصيب[٦٦].

وكان من المفروض أن يكتفي النحاة بهذا الإعراب من دون التعريج على موضع نصب محل الجملة الأمّ، ولكنّهم أصرّوا على ذكر هذا المحل المنصوب المزعوم[٦٧]، الذي لا دليل عليه فضلا عن أنّه يُلبس معنى اليقين المرتبط بحركة الرفع التي هي أصل وتبقى على ما هي عليه قبل دخول الفعل القلبي وبعده، وهو المراد من

أسلوب الآية الكريمة، إذ أخبر الله تعالى عمّا يعلُمه سحرة اليهود في أنفسهم بأنّ السحر باطل، قال ابن كثير: «ولقد عَلِمَ أهل الكتاب فيما عهد الله إليهم أنّ السحر لا خلاف له في الآخرة»(٦٨). بمعنى أن (اللام) أكّدت،أبقت أصل رفع ركني الجملة ما يدلّ على ثبوت الخبر المعزز بثقافة التوراة الإلهية.

وثمة شاهد شعري يتضح فيه المقام الموجب لاستعمال أداة متكلسة تدل على اليقين أكثر من وضوح المقام المتصور من السياق اللغوي للآية الكريمة، وذلك قول الشاعر:

ولقد علمتُ لَتـــأتينَّ منيَّتي　　إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامُها(٦٩)

قارب سيبويه معنى اليقين للأداة المركبة من: (علمتُ + لام الابتداء) باليمين، الذي هو أسلوب إنشائي لا يقبل معيار الصدق والكذب، أو بمعنى البداء الدال على ظهور الحجة الناصعة، وذلك قوله: «كأنّه قال:واللهِ لتأتينَّ، كما قال: قد علمتُ لَعبدُ اللهِ خيرٌ منكَ، وقال: أظنّ لَتَسْبقنَّني... وأظنّ ليَقُومنَّ؛ لأنّه بمنزلة «علمتُ»، وقال عزّ وجلّ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾(٧٠)؛ لأنّه موضع ابتداء. ألا ترى أنّك لو قلت: «بدا لهم أيُّهم أفضلُ» لَحَسُنَ كحسنهِ في «علمتُ»، كأنّك قلت: ظهر لهم أهذا أفضلُ أم هذا»(٧١).

ولعلّ توكيد أفعال القلوب هو الذي يؤدّي معنى اليقين ويُغلِّبُه على أيِّ شكٍّ يساور المخاطب، ولاسيما في القضايا التي تعززها الخبرة غير اللغوية نحو (فناء الإنسان)، الذي يُعدّ من المسلمات غير المشكوك فيها، اعتمادا على التجارب الكثيرة المشهودة والمعقولة؛ لذلك يتعاضد معنيان يتكفلان في تحمُّل مسؤولية يقينية الخبر، أولهما: معنى الفعل القلبي، وثانيهما: معنى توكيده باللام، الذي يقلب حتى معنى الأدوات ذات الأصل الاشتقاقي الدال على الشك إلى معنى اليقين، نحو (ظنّ)،

التي ضربها سيبويه مثالا لهذا المعنى:(أظنُّ لَتَسْبقنَّني)، التي توحي بالهرب من المسابقة.

وقد فسّر سيبويه يقين هذه البنية تفسيرا لطيفا بيّن فيه نقل الخبر من الثبوت العام إلى الثبوت المنعكس عن تدقيق المتكلم في الخبر، وذلك قوله: ««قد علمتُ لَعبدُ اللهِ خيرٌ منكَ». فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنّها إنّما هي لامُ الابتداء، وإنّما أُدخلت عليه «علمتُ» لتوكيده، وتجعله يقينا قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك»[٧٢].

نستنتج مما تقدّم أنّ أفعال القلوب جميعا سواء التي يُوحي أصلها الاشتقاقي بمعنى اليقين أم بمعنى الرجحان، فإنها تدل على اليقين المطلق غير القابل للدحض، إذا جاءت بعدها لام الابتداء المفتوحة المؤكدة، وعلامات هذا المعنى النحوية المحسوسة هي: رفع ركني الجملة الأمّ فضلا عن ورود اللام.

٢) الفعل القلبي + استفهام النفس

فسّر النحاة إلغاء عمل أفعال القلوب أو تعليقها بصدارة الاستفهام للكلام[٧٣]، وزعموا أنّ مثل هذه الأدوات تمنع ما قبلها أن يعمل بها بعدها، وهذا التفسير يهمل المعنى ويركز في البحث عن مسوغات شكلية، والصحيح هو البحث عن المعنى المقصود بالتعليق وتفسيره بما يوافق طبيعة اللغة وشواهدها، ذلك أنّ أفعال القلوب تغيّر معنى الاستفهام الذي يرد في سياقها من السؤال عما يجهله المتكلم، إلى سؤال النفس الباعث على البحث عن الحقيقة؛ لذلك سمّيتُ هذا الاستفهام بـ (استفهام النفس) لحملها على التأمل في الأسباب.

ويتبيّن استفهام النفس في سياق أفعال القلوب من أننا لا يمكن أن نستفهم غيرنا عمّا نحن نظنه أو نعتقده، أو نعلمه؛ لذلك يكون معنى استفهام الآخر دالا على الشك، تقول[٧٤]: «أتقولُ عمرا ذاهبا؟!» في حال استعمال (تقول) بمعنى الظن، أما إذا دلت على اليقين فلا يجوز أن تستفهم مستنكرا قول قائل، وإنّما ترفع ركني الجملة الأمّ بعد القول فتقول: «يقولُ زيدٌ: عمرٌو ذاهبٌ». وما يدلّ على اليقين المطلق يعضده استفهام النفس قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[٧٥].

نلحظ رفع المبتدأ (أيُّ الحزبين) الذي يدلّ على رفع الخبر (أحصى) وإنْ كان مبنيا بعد فعل القلب (نعلم)، وقد حصل رفع ركني الجملة الأمّ بسبب استفهام النفس؛ أيُّ الفريقين أدق في إحصاء مدة لبثهم في الكهف؟! إذ ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾[٧٦].

وكأنّ الفريق الثاني «قد علموا بالأدلة أو بإلهام من الله أنّ المدة متطاولة، وأنّ مقدارها مبهم لا يعلمه إلا الله. وروي أنّهم دخلوا الكهف غدوة وكان انتباههم بعد الزوال، فظنوا أنّهم في يومهم، فلما نظروا إلى طول أظفارهم وأشعارهم قالوا ذلك»[٧٧]. أي نسأل أنفسنا أيهما أصحّ تخمينا الفريق الأول الذي اعتمد على الإدراك الحسيّ المعرض للخطأ والصواب، أم الفريق الذي اعتمد على الإدراك العقلي المستدل بالتغييرات التي أحدثها مرور الزمن الطويل؟!

هكذا يصبح استفهام النفس الوارد في سياق أفعال القلوب مهما؛ لأنّه باعث على البحث عن الحقيقة الموضوعية، والاستدلال البرهاني المؤيد بالتجريب العملي، كقولك: «علمتُ أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو»، أو «علمتُ متى السفرُ»، أو «علمتُ أبو

من زيدٌ»، أو «علمتُ صبيحةَ أيِّ يوم سفرُكَ»، أو نحو قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾(٧٨). و(أيَّ) منصوب على المصدر بما بعده، وليس بـ (عَلِمَ) الذي قبله، والتقدير: «ينقلبون انقلابا أيَّ منقلب»(٧٩)، ويتضمن هذا المعنى دعوة للظالمين لسؤال أنفسهم عن سوء منقلبهم ليتفكروا بعمق لغرض معرفة الحقيقة التي سيؤول إليها مصيرهم.

وهكذا يُفهم من دعوة المتكلم لمخاطبه أن يسأل نفسه، وذلك يظهر في تهديد فرعون للسحرة الذين آمنوا برب موسى عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾(٨٠)، أي سلوا أنفسكم لتعلموا علم اليقين بعدَ التفكّر العميق والموازنة بين بطشي وبطش غيري نوعا وكمّا.

نلحظ اتساق معاني النظام المقامي مع العلامات الإعرابية المرفوعة التي تعاضدها العلامات اللاحقة لبنية أفعال القلوب، بما يؤيد صحة فرضية التكلس الكلي التي يُحدثها أسلوب استفهام النفس الباعث على اكتشاف الحقيقة الموضوعية المقولة بعد طول نظر وتمحيص تجريبي، ما يدلّ على اليقين المبرهن عليه عقليا وعمليا بما لا يترك للمخاطب مجالا للشك بحسب مقدرة اللغة الاعتيادية على الاكتشاف التي لا تضاهي البحث الفلسفي أو العلمي.

أما التكلس الجزئي فيتضمن معنى اليقين المقامي في حيز الجملة الأمّ المرفوعة الركنين، ومعنى الشك الذي يظهر في الجملة المعطوفة المنصوبة الركنين، وذلك قول الشاعر:

وما كنتُ أدري قبلَ عزّةَ ما البُكى ... ولا موجعاتِ القلبِ حتى توَّلَتِ(٨١)

قال ابن هشام: «ويروى بنصب «موجعاتِ» بالكسر عطفا على محل قوله: «ما البُكى»...»(٨٢)، فإذا صحّت هذه الرواية يكون المقصود هو أنّ الشاعر متيقن من

العميد مجلة فصلية محكمة

درايته بالبُكى بما يقدر المخاطب على دحضها؛ لأنّ البُكاء شيء مشهود وماثل بين يدي المخاطب الذي يرجع إلى خبرته غير اللغوية لمعرفة لا مبالاة غير العشاق إذ لا يظهر عليهم أثرٌ للحزن والبكاء والنحول المحسوس. أما موجعات القلب فشيء يمكن الشك فيه؛ لأنّه غير ملحوظ؛ لذلك جاءت علامته مخالفة للرفع الذي هو أصل على ركني الجملة، ولا حاجة بعد ذلك إلى القول: إنّ الجملة المنصوبة عطفت على محل الخبر المنصوب؛ لتسويغ النصب من منظور شكلي خالٍ من أي معنى، فضلا عن أن نصب المحل فكرة زائفة من اختراع خيال النحاة وليس لها من أساس علمي صحيح.

٣) فعل القلب + كم الخبرية

تفيد (كم) الخبرية في سياق التواصل تذكير المخاطب بخبر يهمه حدث مرات كثيرة، كقولنا لرجل: كم مرةٍ نصحتك!! وكأننا نقول ضمنا: فلماذا لم تنتصح؟! إنّ أمرك لمثير للعجب!!

وتقع (كم) الخبرية في صدر الجملة وتدل على الإبهام، أي على عدد مجرد غير محدد بشيء؛ لذلك تفتقر إلى التمييز الذي يُعرب مضافا إليه[٨٣]، وهي بهذا المعنى تدلّ على يقين تجريبي غير قابل للدحض، إذا حملنا بواسطتها المخاطب على التفكّر بأحداث تاريخية متكررة تغافل عنها سهوا أو تعمدا. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[٨٤].

قال ابن هشام: «وقُدِّرت «كم» خبرية منصوبة بـ «أهلكنا»، والجملة سدّت مسدّ مفعولي «يروا» وكأنه قيل: أهلكناهم بالاستئصال»[٨٥]، فلماذا لم يرَ هؤلاء هذه الحقيقة التاريخية؟! وقد «عُلِّقت «يروا» عن العمل؛ لأنّ الرؤية قلبية علمية»[٨٦].

نلحظ أنّ (كم) الخبرية في سياق الفعل القلبي تشير إلى حقيقة تاريخية لم يرها الكفار بقلوبهم لعنادهم وتغليبهم أهواءهم المزيِّفة للحقائق على الرؤية الناصعة المتحصلة من حقائق التاريخ من طريق استقراء حوادث التاريخ المتكررة لتجنب تكرار مآسيها عليهم.

٤) نفي الفعل القلبي + بيان الأسباب الموجبة لوقوع الخبر

تستعمل هذه التقنية اليقينية المركبة من نفي الفعل القلبي للمتكلم لإخلاء مسؤوليته عن وقوع خبر الجملة الأمّ، مع بيان أسباب وقوع الخبر بالأداة (لعل) السببية ونحوها، وكأنّ المتكلم يريد أن يقول لمخاطبه إنّ الخبر يمثل حقيقة موضوعية لا دخل لي في مجرياتها، وإنّها تتحقق حينما تتوافر أسبابها.

ومن الأمثلة الموافقة لهذا الأسلوب الآيات الكريمة الآتية: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾[٨٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾[٨٨]، وقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى*أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى*وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾[٨٩]. ففي الآية الأولى ينفي النبيﷺ علمه بيوم القيامة، ويُبيّن أسباب عدم حدوثه الآن، بقوله: «لعلّ تأخير هذا الموعد امتحان لكم لينظر كيف تعملون، ويمتّعكم إلى حين ليكون ذلك حجة عليكم، وليقع الموعد في وقت هو فيه حكمة»[٩٠]. وكذلك (لعلّ) في الآية الثانية لا تعني الرجاء وهي في سياق الفعل القلبي، وإنّما تعني إرجاع وقت يوم القيامة إلى أسباب موضوعية إذا توافرت حدث هذا اليوم الموعود، لذلك يمكن أن يحدث اليوم، قال الزمخشري: «أمرَ رسولَ اللهِ ﷺ بأنّ يجيبهم بأنّه عِلْمٌ قد استأثر الله به لم يُطلع عليه مَلَكا ولا نبيّا، ثم بيّن لرسوله أنّها قريبة الوقوع؛ تهديدا للمستعجلين وإسكاتا للمُمْتَحِنين[اليهود]. (قريبا): شيئا قريبا، أو لأنّ الساعة في معنى اليوم، أو في زمن قريب»[٩١].

أما معنى اليقين غير القابل للدحض في الآية الأخيرة فتظهر في استنكار دراية النبي ﷺ بأهمية الانصراف عن سؤال الأعمى المؤمن للاستزادة من الإيمان، والالتفات إلى أشراف قريش الكفار طمعا في إسلامهم، فبيّن تعالى لنبيّه أنّ درايته هذه تتضمن الخطأ لو عرف الأسباب الموجبة لأهمية العناية بالضعفاء المؤمنين وإهمال الشرفاء الكفار، إذا تزاحما عليه في وقت واحد.

وخلاصة القول إنّ معنى (لعلّ) في سياق أفعال القلوب المنفية لا تعني الرجاء، لأنّ الرجاء مشكوك في وقوعه مادام وقوعه مرهوناً في المستقبل؛ لذلك يكون معناها الحث على معرفة الأسباب الموجبة الموضوعية لحدوث خبر الجملة الأمّ بعدها، وكأنّها برهان عقلي على صحة نقل المعلومة المبلغة غير القابلة لدحض المخاطب، من دون تدخل إرادة الاعتقاد الشخصية للمتكلم.

٥) الفعل القلبي + نفي الجملة الأمّ

يدلّ الفعل القلبي على اعتقاد المتكلم بمضمون الجملة الأمّ بعده، والاعتقاد يقدّم معرفة ظنية تحتمل الصحة والخطأ من منظور المخاطب، وهنا يأتي أثر النفي المقامي الذي يزيل التذبذب بين الاحتمالين ليدلّ على اليقين الذي لا يقبل دحض المخاطب. ولم نعثر عند النحاة التقليديين على شواهد فصيحة يكشف سياقها اللغوي عن مقام التخاطب؛ لذلك ساغ لبعضهم أن يُكثرَ من تقسيم الأدوات التي تُعلِّق عمل أفعال القلوب بأمثلة مصطنعة، وذلك ما ذكره ابن هشام بقوله: «الخامس: «لا» النافية في جواب القسم، نحو: علمتُ واللهِ لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرو، والسادس: «إنْ» النافية في جواب القسم، نحو: علمتُ واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ، بمعنى: ما زيدٌ قائمٌ...»[٩٢].

العميد مجلة فصلية محكمة

أما الموضع الرابع فهو التعليق بـ (ما) النافية، ومثالها قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنطِقُونَ*فَرَجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ*ثُمَّ نُكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾[٩٣].

يفيد هذا المثال القرآني تصور عناصر مقام التخاطب، بخلاف الأمثلة المصطنعة، ومن المقام يظهر معنى: (علمتَ ما هؤلاءِ ينطقون)، أي: علمتَ حقيقة خرس أصنامنا، بمعنى أنّ المشركين المخاطبين أقرّوا بهذه الحقيقة المُرة التي كانت مغيّبة قبل تجربة الاستنطاق، ذلك أنّ «المعرفة الحقيقية لا تستند أبدا إلى المطلق المجرد، أو الإمكان، وإنّما تقوم على شيء من الواقع الملموس»[٩٤]؛ لذلك سُبقت جملة فعل القلب (علمتَ) بجملة: (ثم نُكسوا على رءوسهم)، أي: أقرّوا بما كانوا ينكرونه تمشيا مع الحقيقة التجريبية، فانقلبت معتقداتهم الزائفة رأسا على عقب، وهذا معنى نكسوا على رؤوسهم.

وصيغ الوحدات النحوية التي تُعلِّق أفعال القلوب عن العمل، أو تكلّسها كثيرة أوصلها بعضهم إلى عشر[٩٥]،ولسنا بصدد إحصائها جميعا مادمنا سلطنا الضوء على أكثرها بما عزز فكرة التكلس الدالة على اليقين غير القابل للدحض، وبيّنا علاماته النحوية المحسوسة الملحقة بركني الجملة الأمّ؛ لذلك سنكتفي بهذا القدر من المعلِّقات لفسح المجال لدراسة وحدات متكلسة أخرى أهملها النحاة المتأخرون.

٦) الفعل القلبي + أنَّ

من الأدوات التي تُركَّب مع الفعل القلبي التي أهملها النحاة المتأخرون إلا القليل منهم هي (أنَّ) المشددة المفتوحة الهمزة اللاحقة بعد وحدة الفعل القلبي؛

العميد مجلة فصلية محكمة

وأُهملت لأنّ عملها بمبتدأ الجملة الأمّ (النصب) وهو ما يحجب عمل الفعل القلبي أو يلغيه عن الأنظار، ولكن بعض حذاق النحاة تلمس المعنى المقامي اليقيني غير القابل للدحض في هذا المُركّب من طريق ملاحظة صهر (أنَّ) لما بعدها باسم يتراءى وكأنّه جثة مشهودة ماثلة بين يدي طرفي الاتصال، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ﴾(٩٦).

ذكر معظم المفسرين(٩٧) أنّ الظن هنا بمعنى اليقين والعلم، ذلك أنّه ذكر للتعبير بناءً على الوحي، ثم جاءت (أنَّ) لصهر ما بعدها باسم جثة ماثلة لا يقدر المخاطب إنكار وجودها ليصبح تقدير الكلام: وقال للذي تيقَّنَ نجاته المحتَّم الوجود، اذكرني عند ربك.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾(٩٨)، كذلك وجّه معظم المفسرين(٩٩) معنى الظن اعتمادا على المعنى الدلالي. ونحن نقول: إنّ المعنى الدلالي يعزز المعنى النحوي الذي يكون شاملا حتى مع ظنِّ الكافر عندما يكون مخاطبا بقضية تصهرها (أنَّ) كجثةٍ ماثلةٍ بين يدي طرفي التواصل لا يمكنهم إنكار وجودها، وعلى هذا الأساس يكون المعنى المقامي للآية الكريمة: وقال الذين يتقنوا ملاقاة الله الحتمية. وهو ما اصطلحنا عليه ب(تكلس) فعل القلب مع (أنَّ).

وما قيل عن (ظنّ) المتكلسة بهذا التركيب يقال عن (حَسِبَ، وأُريتَ، ورأيتُ القلبية) وغيرها، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾(١٠٠). فـ (حَسِبَ أنَّ) أداة متكلسة تدلّ على يقين الكافر أنّه خُلق عبثا، وهو أمر مستنكر بالاستفهام، ولكنه يقين مطلق عند الكافر، وقد صوّر الله هذا اليقين المستنكر بفتح همزة (أنّما) لتكون «هي وما بعدها في تأويل مصدر سدّت مسدّ

مفعولي حسبتم»[١٠١]. وهذا يعني أنّ (أنَّ) صهرت مفعوليها بجثة ماثلة بين يدي المخاطب بحيث لا يمكنه إنكار وجودها، وكأنها حجتهم التجريبية الملموسة على يقينهم، ويقين الماديين عموما؛ لذلك لا يمكن لله دحض حجتهم المادية إلا بحجة عقلية مثالية ميتافيزيقية، وعليه يصبح تقدير الكلام: «أتيقَّنتم بعبثية خلقي لكم وترككم غير مرجوعين إلينا للجزاء؟!». وفي الآية الكريمة «توبيخ لهم على تغافلهم وإشارة إلى أنّ الحكمة تقتضي تكلفيهم وبعثهم للجزاء»[١٠٢].

وما يقوي هذا التأويل مجيء الجملة المعطوفة بفتح همزة (أنَّ) التي تصهر ما بعدها بمصدر يتراءى كأنّه جثة ماثلة بين يدي المتخاطبين.

٧) الفعل القلبي + ذاك أو الهاء النكرتان

من صور تكلس أفعال القلوب ما يُتبع بفظ (ذاك)، الذي هو ليس اسم إشارة معرفة، وإنّما هو ضمير نكرة شامل لكل مشار إليه، وكأنه يشير مع الفعل القلبي إلى اكتشاف حقيقة كلية، وعليه يكون معناه مشابها لصرخة أرخميدس: (وجدتها) دلالة على اليقين المطلق.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تستقل أداة (أظنُ ذاك) بنفسها، وتعبّر عن كلام مقامي يقيني مفيد كـ(وجدتها) لا نعرف ما هي بالذات، ونفهم أنّها حقيقة، قال سيبويه: «وأما «ظننتُ ذاكَ»، فإنّما جاز السكوت عليه؛ لأنّكَ قد تقولُ: ظننتُ، فتقصر، كما تقول: ذهبتُ، ثم تعمله في الظنّ، كأنّك قلت: «ظننتُ ذاك الظنّ»، وكذلك «خِلْتُ»، و «حَسِبْتُ» ...»[١٠٣].

كذلك الفعل القلبي المتبوع بالهاء النكرة التي لا تعود على اسم الجملة الأمّ، تعدّ من الأدوات المتكلسة، وقد قاربها سيبويه بلفظة (ذاك) النكرة، وكلتاهما تجعل

الفعل القلبي متكلسا دالا على اليقين غير القابل للدحض. وعلامته الإعرابية المُعززة للبنية رفع ركني الجملة الأمّ، قال سيبويه: «(عبدُ اللهِ أظنّهُ منطلقٌ)، تجعل هذه الهاء على(ذاك)، كأنّك قلت: «زيدٌ منطلقٌ أظنُّ ذاك»، لا تجعل الهاء لعبد اللهِ، ولكنك تجعلها ذاك المصدرَ، كأنّه قال: «أظنُّ ذاك الظنَّ» أو «أظنُّ ظنّي»»[١٠٤].

أصاب سيبويه في تفسير الأداة (أظنّه) بـ (أظنّ ذاك) لمنع عودة الضمير على اسم الجملة الأمّ، ولكنّ مساواة الهاء لـ(ذاك) جعله يشعر بتعريف الضمير؛ لأنّ (ذاك) لفظة إشارة، لذلك فسّر تنكيرها بالمصدر المؤكِّد: (أظنّ ظنّي)؛ بيد أنّه وجد المصدر يؤكِّد المعنى الدلالي للظن، أي يعزز الشك بحيث يصعب تصوّر المعنى المقصود من التعبير (اليقين) الملازم للصيغ المتكلسة؛ لذلك أردف قائلا: «ولفظك بـ (ذاك) أحسن من لفظك بـ (ظني)، فإذا قلت: «زيدٌ أظنُّ ذاك عاقلا»، كان أحسن من قولك: زيدٌ أظنّ ظنّي عاقلٌ. (ذاك) أحسن؛ لأنّه ليس بمصدر، وهو اسم مبهم يقع على كلّ شيء»[١٠٥].

ولتجنب هذا التعقيد واللف والدوران يمكن تفسير الضمير النكرة في صيغة (أظنّه) المتكلسة بلفظ (حقا) ليصبح تقدير قولنا: (عبدُ اللهِ أظنّهُ منطلقٌ) هو: (عبدُ اللهِ أظنُّ حقا منطلقٌ)، أو نقتصر على وصف لفظة (ذاك) النكرة التي تشير إلى القريب بلفظ البعيد المبهم، الذي يجعل التعبير بها قريبا لمعنى الإنشاء التعجبي الذي خفي معناه على جلّ المفسرين[١٠٦] فقيل إنّه إشارة للقريب بلفظ البعيد للتعظيم، وذلك قوله تعالى: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[١٠٧]، وهذا الأسلوب هو الذي نستعمله في اللهجة العراقية التي تصوّر لنا ظلال المعنى الذي لا ندركه بالتعبير الفصيح إذ نُنشيء بها معنى التعجب، فنقول: ذهبنا للصيد وصدنا غزالا وشويناه وأكلنا (ذاكَ الشواء)، بنبر لفظة (ذاك) إشارة إلى لذة الأكل الذي ثبت طعمه في ذوقنا منذ الأكل

في الماضي المستمر أثره الآن والمستقبل. وكذلك لفظة (أظنّهُ = أظنُّ ذاك) المتكلسة فإنها تؤدي هذا المعنى المقامي الثابت عند المتكلم بها لا يمكن للمخاطب دحضه؛ لأنه كلام يشبه الإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب، وعليه فـ (الهاء) نكرة، أما العائدة على اسم سابق، فهي معرفة لا تكوّن مع الفعل القلبي صيغة متكلسة، وإنما يؤتى بها للاقتصاد اللغوي، وهي منصوبة بوصفها علامة للمفعول الأول للفعل القلبي، حتى إذا تقدّم مبتدأ، نحو: (زيدٌ أظنّهُ ذاهبا.. وبكرا أظنّهُ خارجا).

٨) لفظ القول + إنَّ

يأتي فعل القول ومشتقاته بمعنى (ظنّ) للتشكيك أو الاعتقاد الذاتي الذي يحتمل الصحة والخطأ، حين يتعدّى أثره الإعرابي (النصب) إلى ركني الجملة الأمّ التي تدخل عليها. قال المبرد: «فأما «أتقولُ؟» التي في معنى الظنّ فإنّها تعمل في «إنَّ» [بوصفها حدث توكيد] عملها في الاسم، كما قال:

أجهّالاً تـــــــقولُ بني لؤيٍّ   لعمرُ أبيكَ أمْ متجاهلينا(١٠٨)

...؛ لأنّه يُريد الظنّ، فعلى هذا تقول: متى تقول: أنَّ زيدا منطلقْ؟! و أتقولُ: أنَّ عمرا خارجْ. فإنْ لم ترَ بها معنى (تظنّ) وأردت بها الحكاية كسرتَ، كما أنّك تقول:زيدٌ منطلقٌ، وتريد اللفظ، ولا تريد الظنّ»(١٠٩).

أي أنّ (لفظ القول) حين تُركَّب مع (أنَّ) تعني الظنّ أو الشك، بخلاف (ظنّ) وأخواتها، وإذا أردت اليقين فترفع ما بعدها، أو تركِّبُها مع (إنَّ) المكسورة الهمزة، وتقطع الجملة التي بعدها على الاستئناف، ويسمى القول عند ذاك حكاية، أي أنّه منقول عن لسان شخص غائب مسؤول هو عن كلامه، وعلامات أداة اليقين هي:

١. وضع نقطتين متعامدتين بعد القول، علامة ترقيم دالة على القطع والاستئناف.

٢. التركيب مع (إنَّ) المشددة المكسورة لاحقة لأداة معنى اليقين، أما إذا جاءت بعدها (أنَّ) المفتوحة المشددة فإنّها تدل على الشك.

٣. رفع ركني الجملة الأم بعدها، بخلاف فعل القول بمعنى الظنّ التي تنصب الركنين بعدها في حال عدم تركّبها مع أداة أخرى.

وكان سيبويه واضحا في وصفه الشكلي لهاتين الصيغتين، ولكنه لم يشر إلى أي فرق بينهما في المعنى، وذلك قوله: «واعلم أنّ «قلتُ» إنّما وقعت في كلام العرب على أنْ يُحكى بها، وإنّما تَحْكي بعد القول ما كان كلاما [لشخص آخر] لا قولا، نحو: «قلتُ: زيدٌ منطلقٌ»، ألا ترى يَحْسُن أن تقول: «زيدٌ منطلق»، ولا تدخل «قلت». وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه. وتقول: «قال زيدٌ: عمرٌو خيرٌ الناسِ». وتصديق ذلك قوله جلّ ثناؤه: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾(١١٠)...»(١١١).

فمقول القول المحكي المرفوع والمسبوق بـ (إنَّ) يدل على اليقين غير القابل لدحض المخاطب؛ لأنّ التلفظ به يعبّر عن نقل الوقائع الكلامية كما وقعت، ما يدل على الصدق وتفسير ذلك نجده فريجه(١١٢) Frege في فلسفة اللغة حين تشير الجمل الخبرية المركبة إلى الماصدق الواقعي حتى لو كان مضمون الجملة زائفا أو خرافيا، نحو قولنا: (التنينُ ينفخ النار)، إذ تصبح مثل هذه الجملة الزائفة مشيرة إلى حقيقة حين تسبقها جملة مصدرة بالفعل القلبي نحو: (قال إنّ: أو اعتقد أنَّ) إلى غير ذلك تتبعها جملة أخرى تنقل لنا القول أو الاعتقاد الذي قد يكون مغلوطا أو مزيفا، لكن الجملة المركبة جميعا يكون لها معنى، نحو قولنا: (يعتقد الصينيون: التنينُ ينفخُ النار)، أو (يقول زيدٌ: البحرُ الأحمر في أوربا)، فهاتان الجملتان صادقتان لأنهما تعبّران عن واقعتين هما: اعتقاد الصينيين بما هو اعتقاد، أو قول زيد بما هو

قول مغلوط، فإنّه واقع منه هكذا والمتكلم غير مسؤول، لذا لا يمكن للمخاطب أن ينكره؛ لأنّه يدلّ على وجود له مرجع.

وقد ورد المعنيان في آية واحدة: (القول) بمعنى الاعتقاد الفاسد المنهي عنه، والقول بمعنى الحكاية لاعتقاد النصارى الحقيقي الذي يعتقدونه ويؤمنون به، وعلامة الأول النصب وعلامة الثاني هو الرفع، وذلك قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[١١٣].

قال العكبري (ت٦١٦هـ): «الحقَّ مفعول تقولوا، أي: ولا تقولوا إلا القولَ الحقَّ؛ لأنه بمعنى: لا تذكرُوا ولا تعتقدوا... و «ثلاثة» خبر مبتدأ محذوف، أي: إلهُنا ثلاثةٌ، أو الإلَهُ ثلاثة»[١١٤].

أما ما نقله سيبويه عن بعضهم: «أنَّ ناسًا من العرب الموثوق بعربيّتهم وهم بنو سلم يجعلون بابَ «قلتُ» اجمعَ مثل: «ظننتُ» ...»[١١٥]؛ فإنَّ علم اللغة الحديث يفسر مثل هذه الظاهرة بقانون الشذوذ الوصفي[١١٦] الذي يرجع ما خالف القواعد التي استقرت عليها اللغة من (الإعمال، والإهمال) إلى مرحلة أقدم كانت فيها اللغة تجعل كلَّ قول مشكوك فيه، وكأن ناقل القول يريد أن يبرى نفسه من تهمة اللغة لتصبح أكثر دقة في استعمال (قال) ومشتقاتها موظفة الحركات الإعرابية، فإذا نصبت ركني الجملة دلَّ على الشك، وإذا رفعتهما دلَّ اليقين.

... الخاتمة ...

خلُص البحث إلى جملة من النتائج لعلّ أهمها ما يأتي:

١. يُعدّ التكلس عموما ولاسيما تكلس (ظنَّ وأخواتها) من عوامل تنمية اللغة، إذ بيّن البحث كيف تخلّت اللغة عن الأفعال المساعدة في مرحلة من مراحل تطورها وإعادة توظيف هذه الأدوات لأداء معنى مقاميّ هو التوكيد المطلق الذي لا يمكن دحضه من المتلقي، وكأنه حقيقة ماثلة بين يدي طرفي الاتصال، وهذا النوع من التوكيد يختلف عن التوكيد الذي أشارت إليه كتب النحو والبلاغة شكلا ومضمونا.

٢. إنّ قياس (ظنَّ وأخواتها) المتكلسات بـ (ظنَّ وأخواتها) النواسخ، يعدّ من أخطاء النحاة التقليديين؛ لأنّهم اعتمدوا في تمييز الوحدات النحوية على أشكالها فحسب، من دون مراعاة وظائفها ومعانيها المقامية، لذلك فسَّروها بطرائق أفقدتها معانيها المقامية المقصودة، وأربكت الدرس النحوي بتوجيهات غير مقبولة، وفي أفضل الأحوال فُسِّر التكلس بأنّه لهجة، وذهب بعضهم إلى أكثر من هذا عندما عدّ هذه الظاهرة ضرورة أو شذوذا أو خطأ اقتضته طبيعة الشعر، وقد أثبت البحث أنّ الشعراء لم يرتبكوا كلّ هذا؛ لأنّهم استعملوا ظاهرة أسلوبية تؤيدها شواهد من آي الذكر الحكيم، التي تتضمن معاني عميقة ويُعدّ استعمالها ضربا من الإعجاز، ما يدلّ على أنّها ظاهرة مستقلة، وما قيل بوصفها ليس بشيء؛ لأنّه يعدّ تجنيا على القرآن الكريم.

٣. أثبت البحث أنّ الخلط بين أنظمة اللغة من جهة، أو الاقتصار على نظام من دون آخر من جهة أخرى، حَرَم النحو العربي التقليدي من فرصة الوقوف على ظواهر أسلوبية مُهمة ناتجة من علاقة معاني أصل اشتقاق أفعال القلوب بما تكتسبه من معانٍ جديدة من الاستعمال الجديد، أو من علاقة نقل المعنى من المستوى المعجمي إلى المستوى النحوي. فأفعال الرجحان مثلا من أخوات (ظنّ) توحي بدءًا بمعنى الشكّ انطلاقا من أصل اشتقاقها المعجمي، ولكنّ الاستعمال قد يمنحها معنى اليقين. وهذا العدول يؤلّف منبِّها أسلوبيا ينبغي الوقوف عنده؛ لكشف مقاصد المتكلم ومعرفة مدى مقدرته على الاختيار من بين الإمكانات التي توفرها أنظمة اللغة. وكذلك الحال في استعمال أفعال الرجحان.

التوصيات:

يوصي البحث بفصل هذه الظاهرة عن النواسخ؛ لأنّها ظاهرة مستقلة ويؤدي تركها ضمن مباحث النواسخ إلى إرباك الدرس النحوي وتعقيده فضلا عن إغفال المعاني المقصودة.

---

١. ظ: معجم اللسانيات، جورج مونان: ١٥٤.
٢. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢ه)، تحقيق صفوان عدنان داوودي، الدار الشامية،بيروت، مطبعة أميران، قم، ط٣،(د.ت):٥٣٩.
٣. الكتاب، سيبويه (ت١٨٠ه)، تحقيق د.اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٠ه١٩٩٩م): ٣/ ١٨٩.
٤. ظ: أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب،القاهر، ط٨،(١٤١٩ه/ ١٩٩٨م): ١٥١.

٥. ظ: المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، آلان بولغير، ترجمة د. هدى مقنص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٢م: ٦٠.
٦. يعبّر وصف الصفر عن الغياب الدال لعنصر لغوي يستعمل مميزا يطبق على الوحدات التي تؤلف نظاما، ويُعرف من مقابلته مع الوحدات الموجودة التي تؤدي وظيفة نحوية عامة واحدة، نحو وحدات (أنيتُ) التي تدلّ على زمن المضارع، فيكون حذفها دالا على زمن المضي في الفعل المجرد من الوحدات المحسوسة (أنيت). ظ: معجم اللسانيات، جورج مونان، ترجمة د.جمال الحضري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط١، (١٤٣٣هـ ٢٠١٢م): ٢٩٠.
٧. ظ: نظرية الفاعل السحري في تجديد النحو العربي، مخطوط، د. تومان غازي الخفاجي، مكتبة د. تومان غازي الخفاجي، النجف الأشرف: ١٩٧.
٨. الكتاب، سيبويه: ١/ ١٨١.
٩. ظ: المقتضب، المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، لجنة إحياء التراث الإسلامي. (د.ت): ٣ / ٩٥.
١٠. ظ: المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، آلان بولغير:٤٩.
١١. ظ: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح وزميلته، المجلس الأعلى للثقافة، بلا، ط٢، ٢٠٠٠م:٢٦٠.
١٢. ظ: م.ن:٢٦٦.
١٣. الرجز لأمّ عقيل فاطمة بنت أسد. شرح ابن عقيل، ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر، قم، ط١(١٤٢٩هـ):١/ ٢٦١، أوضح المسالك، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، ط٥، ١٩٦٦م: ١/ ٢٠٥.
١٤. ظ: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزميله، دار السرور، (د.ت):٢/ ٤٢، و٢٢٢.
١٥. البيت للعُجيز السلولي. الكتاب، سيبويه:١/ ١١٨، الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي(ت٤١٥هـ)، تحقيق عبد الغني الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (١٣٩١هـ ١٩٧١م):١١٩.
١٦. الكتاب، سيبويه:١/ ١١٨.
١٧. الأزهية، الهروي:٢٠١، ظ: شرح ابن عقيل:٢/ ٣٨.
١٨. الكتاب، سيبويه:١/ ١٢١.

١٩. النواسخ أدوات نحوية تدخل على المبتدأ والخبر، فتبدّل حكمهما نتيجة لإنشاء علاقات نحوية جديدة مع الوحدة النحوية الداخلة على الجملة الأم وتغيّر حركاتها الإعرابية كليهما أو أحدهما من الرفع إلى النصب بحسب نوع الناسخ. ظ: المحيط، محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، شارع سوريا، بيروت، ط١، (١٣٩٢هـ ١٩٧٢م):٢/ ٣.

٢٠. ظ: مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان، ترجمة د. عدنان عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م: ١٠١.

٢١. سورة المائدة:٧١.

٢٢. الكتاب، سيبويه:٣/ ١٨٩-١٩٠.

٢٣. تسمى هذه الصيغ في اللغة عموماً. ظ: قاموس علوم اللغة، فرانك نوفو: ٣٣٣، معجم اللسانيات، جورج مونان: ٣٢٦.

٢٤. الكتاب، سيبويه: ٣/ ١٨٩.

٢٥. م.ن: ٣/ ١٣٩.

٢٦. ظ: مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان: ١٣١.

٢٧. ظ: التداولية اليوم، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة د. سيف الدين دغفوس، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م: ١٠٨-١٠٩.

٢٨. ظ: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت١٢٨٧هـ)، تحقيق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٤ (١٤٣٢هـ -٢٠١١م): ١/ ٣٣٣-٣٣٤، معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،ط١،(١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م): ٢/ ٥ وما بعدها.

٢٩. شعر خِداش بن زهير العامري، صنعة د.يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق (١٤٠٦هـ ١٩٨٦م): ٤١، وفيه: «أكثَر كلِّ شيء»، المقتضب، المبرد: ٤ / ٩٧، وفيه: «أكبرَ كلِّ شيءٍ محافظة»، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٣.

٣٠. سورة المعارج: ٦.

٣١. شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣.

٣٢. الوجيز في السيميائية العامة، جان ماري، ترجمة جمال حضري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١،(١٤٣٦هـ ٢٠١٥م): ١٠٥.

٣٣. شعر خِداش بن زهير العامري: ٤١.

٣٤. سورة المعارج: ٦.

٣٥. ظ: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣.
٣٦. سورة المعارج: ٧.
٣٧. حاشية الخضري على ابن عقيل: ١/ ٣٣٤.
٣٨. معجم النحو، تأليف: الأستاذ عبد الغني الدغر، بلا مكان طبع، وبلا تاريخ: ٢٢٥.
٣٩. معاني النحو، د.فاضل السامرائي: ٢/ ١٢، وانظر مصدره: شرح الرضي على كافيةِ ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي(ت٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١،(١٤٢١هـ ٢٠٠٠م): ٢/ ٣٠٧.
٤٠. إمانويل كنت، د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٧م: ٢٠٢.
٤١. البيت لدريد بن الصمّة، ديوان دريد بن الصمة، تحقيق د. عمر عبد الرسول، دار المعارف، مصر، (د.ت): ٦٠، وفيه: « علانية ظِنوا بألفي...»، مقاييس اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار الإسلامية، لبنان، (١٤١٠هـ ١٩٩٠م): ٣/ ٤٦٢(ظن)، لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ)، طبعة اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب وزميله، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٣، (د.ت): ٨/ ٢٧١(ظنن).
٤٢. مقاييس اللغة، ابن فارس: ٣/ ٤٦٢(ظن).
٤٣. إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾، سورة التكوير:٨١، أي: بمتهم، فهو الثقة فيما أدّاه عن الله، والظِّنَّةُ: التُهمةُ، وقرأ عاصم ونافع وحمزة وابن عامر «بضنين» بالضاد، ومعناه: ما هو ببخيل على الغيب الذي يؤدّيه عن الله، وعلى تعليمه كتاب الله مأخوذ من الضن، وهو البخل. ظ: معاني القراءات، محمد بن أحمد الأزهري (ت٢٧٠هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤٢٠هـ ١٩٩٦م): ٥٣١.
٤٤. الكتاب، سيبويه: ١/ ١٨١، المقتضب، المبرد: ٣/ ١٨٩.
٤٥. الكتاب، سيبويه: ٢/ ٣٩٠.
٤٦. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي بن علي بن محمد التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، وضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤١٨هـ ١٩٩٨م): ٢/ ١١٥٤.
٤٧. ظ: الكتاب، سيبويه: ١/ ١٧٦.
٤٨. البيت لجرير في ملحق ديوانه بشرح محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ)، تحقيق د. نعمان محمد امين طه، دار المعارف، مصر، ط٤، ٢٠٠٦م: ١٠٢٨، لسان العرب، ابن منظور: ٤/ ٢٦٤، (خَيَل)، وللعين المنقري، واسمه منازل بن زمعة من بني منقر، قاله في هجاء العجاج. ورد في: الكتاب، سيبويه: ١/ ١٧٥، شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي

بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣هـ)، تحقيق د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م): ٤/ ٣٢٨-٣٢٩.

٤٩. ظ: الإيضاح، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١(١٤٣٢هـ-٢٠١١م): ١٣١.

٥٠. المحيط، الأنطاكي: ٢/ ٤٢.

٥١. الكتاب، سيبويه: ١/ ٧٦.

٥٢. معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢/ ٢٠-٢١.

٥٣. سورة البقرة: ٢٧٣.

٥٤. سورة النور: ٣٩.

٥٥. سورة يوسف: ٦.

٥٦. سورة يوسف: ٤٢.

٥٧. معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢/ ٢١.

٥٨. ظ: التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، (د.ت): ٦/ ٢٤٤، مفاتيح الغيب، محمد بن فخر الدين بن ضياء الدين الرازي (ت٦٠٤هـ)، دار الفكر،بيروت، لبنان،ط٣،(١٤٠٥هـ ١٩٨٥م): ١٨/ ١٤٧، مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي(ق٦هـ)، تحقيق لجنة من العلماء والمحققين الاختصاصيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان،ط١، (١٤١٥هـ -١٩٩٥م): ٥/ ٤٠٤، المحرر الوجيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشامي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط١، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م): ٣/ ٢٤٦، الميزان في تفسير القرآن،محمد حسين الطباطبائي، منشورات مؤسسة دار المجتبى للمطبوعات، قم،إيران، ط١، (١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م): ١١/ ١٨٤.

٥٩. ظ: علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، ط٢، ١٩٨٨م: ٢٩١.

٦٠. ظ: شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ ٢٠٠١م): ٢/ ٢٠، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٠م: ١٤٨، شرح ابن عقيل:٢/ ٣٧.

٦١. الكتاب، سيبويه: ١/ ١٧٥-١٧٦، الإيضاح، أبو علي الفارسي: ١٣٠-١٣١، شرح التسهيل، ابن مالك: ١/ ٦١، و٢/ ٨، شرح ابن الناظم: ١٤٨، شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٨.

٦٢. البيت لكعب بن زهير بن أبي سُلمى المُزني، من قصيدته التي مدح بها الرسولﷺ. ديوان كعب بن زهير (ت٢٦هـ)، تحقيق الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٩م: ٦٢، شرح التسهيل، ابن مالك: ١/ ٦١، شرح ابن عقيل:٢/ ٣٨.

٦٣. ظ: المقرّب ومعه مُثُل المقرب، أبو الحسن علي بن المؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط١(١٤١٨هـ١٩٩٨م): ١٨١، شرح التسهيل، ابن مالك: ٢/ ٢٠-٢١.

٦٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت٧٦١هـ)، من دون مكان، (د.ت): ٣١٩، شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٩، المحيط، الأنطاكي: ٢/ ٤٣.

٦٥. سورة البقرة: ١٠٢.

٦٦. ظ: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١(١٤١٩هـ-١٩٩٨م): ١/ ٩٠، إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا،ط١، (١٤٢٤هـ٢٠٠٣م): ١/ ١٥٠.

٦٧. ظ: شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٦٥، التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ١/ ٩٠، إعراب القرآن وبيانه، الدرويش: ١/ ١٥٠.

٦٨. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق أيمن محمد نصر الدين وزميله، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م): ١/ ٢٠٨.

٦٩. البيت للبيد بن ربيعة العامري، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، (د.ت): ٣٠٨، الكتاب، سيبويه: ٢/ ١٢٥، شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٦٥، شرح التسهيل، ابن مالك: ٢/ ٢٠.

٧٠. سورة يوسف:٣٥.

٧١. الكتاب، سيبويه: ٢/ ١٢٥.

٧٢. م.ن: ١/ ٢٩٣.

٧٣. ظ: شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٦٦، شرح التسهيل، ابن مالك: ٢ / ٣٨.

٧٤. ظ: الكتاب، سيبويه: ١/ ١٧٩، المقتضب، المبرد: ٣/ ١٩٩.

٧٥. سورة الكهف: ١٢.

٧٦. سورة الكهف: ١٩.
٧٧. الكشاف، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (١٤٢١هـ ٢٠٠١م): ٢/ ٦٦٣.
٧٨. سورة الشعراء:٢٢٧.
٧٩. التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٢ / ٢٩٣.
٨٠. سورة الشعراء: ٧١.
٨١. البيت لكثير عزة، ديوان كُثير عزَّة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (١٣٩١هـ ١٩٧١م):٥٣، شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٦٦.
٨٢. شرح شذور الذهب، ابن هشام:٣٦٦-٣٦٧.
٨٣. ظ: المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م): ٣٢٩.
٨٤. سورة يس: ٣١.
٨٥. شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٦٧.
٨٦. إعراب القرآن وبيانه، الدرويش: ٢٣/ ٣٢٢.
٨٧. سورة الأنبياء: ١١١.
٨٨. سورة الأحزاب: ٦٣.
٨٩. سورة عبس: ١-٣.
٩٠. الكشاف، الزمخشري: ٣/ ١٤٠.
٩١. م.ن: ٣/ ٥٧١.
٩٢. شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٦١.
٩٣. سورة الأنبياء: ٦٣-٦٥.
٩٤. نصوص فلسفية مختارة، أرمان كوفيليه، ترجمة آلاء أسعد نشاط الفخري، بيت الحكمة، بغداد، ط١ (١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م): ٧٤.
٩٥. ظ: شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٦٥-٣٦٨.
٩٦. سورة يوسف: ٤٢.
٩٧. ظ: التبيان، الطوسي: ٦/ ٤٤، مجمع البيان، الطبرسي: ٥/ ٤٠٤، المحرر الوجيز، ابن عطية: ٣/ ٢٤٦، مفاتيح الغيب، الرازي: ١٨/ ١٤، الميزان، الطباطبائي: ١١/ ١٨٤.
٩٨. سورة البقرة: ٤٦.

٩٩. ظ: التبيان، الطوسي: ٢/ ٢٩٦، الكشاف، الزمخشري: ١/ ٢٩٦، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل محمد الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق محمد أحمد أمين وزميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،ط١(١٤٢٠هـ١٩٩٩م): ١/ ٥٦٢.

١٠٠. سورة المؤمنون: ١١٥.

١٠١. إعراب القرآن وبيانه، الدرويش: ١٨/ ٢٣٥.

١٠٢. روح المعاني، الآلوسي: ١٨/ ٣٧٠.

١٠٣. الكتاب، سيبويه: ١/ ٧٦-٧٧.

١٠٤. الكتاب، سيبويه: ١/ ١٨١، علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق(ت٣٨١هـ)، تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م): ٣٩٨.

١٠٥. الكتاب، سيبويه:١/ ١٨١.

١٠٦. ظ: معاني القرآن، الفراء: ١/ ١٠-١١، البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بابن حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط٢(١٤٢٨هـ٢٠٠٧م): ١/ ٥٧، روح المعاني، الآلوسي:١/ ١٤٣. وغيرها.

١٠٧. سورة البقرة: ١-٢.

١٠٨. البيت لم ينسب في الكتاب، سيبويه: ١/ ٦٣، المقتضب، المبرد: ٢/ ٣٤٩.

١٠٩. المقتضب، المبرد: ٢/ ٣٤٩.

١١٠. سورة آل عمران:٤٥.

١١١. الكتاب، سيبويه: ١/ ١٧٨.

١١٢. ظ: في فلسفة اللغة، د. محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ت): ١١٨-١١٩.

١١٣. سورة النساء: ١٧.

١١٤. التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ١/ ٣٥٥.

١١٥. الكتاب، سيبويه: ١/ ١٨٠.

١١٦. ظ: دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، د. صلاح حسنين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م: ٢٩١.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، بلا، ط٢، ٢٠٠٠م.

٢. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ) تحقيق عبد الغني الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق (١٣٩١هـ ١٩٧١م).

٣. أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهر، ط٨، (١٤١٩هـ١٩٩٨م).

٤. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا، ط١ (١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م).

٥. إمانويل كنت، د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، ط٥، ١٩٦٦م.

٧. الإيضاح، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١(١٤٣٢هـ ٢٠١١م).

٨. البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢ (١٤٢٨هـ٢٠٠٧م).

٩. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٩هـ ١٩٩٨م).

١٠. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ) تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).

١١. التداولية اليوم، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة د. سيف الدين دغفوس وزميله، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

١٢. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) تحقيق أيمن محمد نصر الدين، والدكتور عبد الرحمن الهاشمي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، (١٤٢٧هـ٢٠٠٦م).

١٣. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى

بن حسن الخضري (ت١٢٨٧هـ)، تحقيق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٤ (١٤٣٢هـ ٢٠١١م).
١٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، (١٣٧٢هـ ١٩٥٣م).
١٥. دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، د. صلاح حسنين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م.
١٦. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) تحقيق د. نعمان محمد امين طه، دار المعارف، مصر، ط٤، ٢٠٠٦م.
١٧. ديوان دريد بن الصمة، تحقيق د. عمر عبد الرسول، دار المعارف، مصر (د.ت).
١٨. ديوان كُثير عزَّة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (١٣٩١هـ ١٩٧١م).
١٩. ديوان كعب بن زهير(ت٢٦هـ) تحقيق الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٩م.
٢٠. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، (د.ت).
٢١. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل محمد الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق محمد أحمد أمين، وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٠هـ ١٩٩٩م).
٢٢. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٢هـ ٢٠٠١م).
٢٣. شرح الرضي على كافيةِ ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) شرح وتحقيق د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، (١٤٢١هـ ٢٠٠٠م).
٢٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت٧٦١هـ)، من دون مكان، (د.ت).
٢٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد، قم، ط١، (١٤٢٩هـ).
٢٦. شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه، د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٢هـ ٢٠٠١م).
٢٧. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، ط٢، ٢٠١٠م.
٢٨. شعر خِداش بن زهير العامري، صنعة د.يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق (١٤٠٦هـ ١٩٨٦م).
٢٩. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ) تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م).
٣٠. علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، ط٢، ١٩٨٨م.
٣١. في فلسفة اللغة، د. محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ت).
٣٢. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه (ت١٨٠هـ) تحقيق د.اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٠هـ ١٩٩٩م).
٣٣. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي بن علي بن محمد التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤١٨هـ ١٩٩٨م).
٣٤. الكشاف، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ) تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (١٤٢١هـ ٢٠٠١م).
٣٥. لسان العرب، للعلامة ابن منظور (ت٧١١هـ)، طبعة اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٣، (د.ت).
٣٦. مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي (ق٦هـ)، تحقيق لجنة من العلماء والمحققين الاختصاصيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٥هـ ١٩٩٥م).
٣٧. المحرر الوجيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشامي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٢هـ ٢٠٠١م).
٣٨. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، شارع سوريا، بيروت، ط١ (١٣٩٢هـ ١٩٧٢م).
٣٩. مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان، ترجمة د. عدنان عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة،بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
٤٠. معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٢٧٠هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٠هـ ١٩٩٦م).
٤١. معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي،

ومحمد علي النجار، دار السرور، (د.ت).
٤٢. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م).
٤٣. معجم اللسانيات، جورج مونان، ترجمة د.جمال الحضري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط١ (١٤٣٣هـ ٢٠١٢م).
٤٤. المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م).
٤٥. معجم النحو، تأليف: الأستاذ عبد الغني الدغر، بلا مكان طبع، وبلا تاريخ.
٤٦. المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، مفاهيم أساسية، آلان بولغير، ترجمة د. هدى مقنص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٢م.
٤٧. مفاتيح الغيب، محمد بن فخر الدين بن ضياء الدين الرازي(ت٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣، (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).
٤٨. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، مطبعة أميران، قم، ط٣ (د.ت).
٤٩. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار الإسلامية، لبنان، (١٤١٠هـ ١٩٩٠م).
٥٠. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (د.ت).
٥١. المقرِّب ومعه مُثُل المقرب، علي بن المؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤١٨هـ ١٩٩٨م).
٥٢. الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، منشورات مؤسسة دار المجتبى للمطبوعات، قم، إيران، ط١، محققة (١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م).
٥٣. نصوص فلسفية مختارة، أرمان كوفيليه، ترجمة آلاء أسعد نشاط الفخري، بيت الحكمة، بغداد، ط١ (١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م).
٥٤. نظرية الفاعل السحري في تجديد النحو العربي، مخطوط، د. تومان غازي الخفاجي، مكتبة د. تومان غازي الخفاجي، النجف الأشرف.
٥٥. الوجيز في السيميائية العامة، جان ماري، ترجمة جمال حضري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، (١٤٣٦هـ ٢٠١٥).